

## الفقه الفرضي

## حقيقته وحكمه

إعداد

د. سعيد بن متعب بن كردم القحطاني

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد

كلية الشريعة وأصول الدين – قسم أصول الفقه

## المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد: فقد من الله على هذه الشريعة بعلماء ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ومن ذلك الدور العظيم الذي قام به الفقهاء في كتابة الفقه الإسلامي، وترسيخ قواعده، وإثرائه بكل الوسائل التي أدت لنموه وسعته وبلوغه لتلك الحال التي صار إليها.

وكان من ضمن تلك الجهود فرض مسائل لم تقع استعداداً لنزول البلاء كما اشتهر عن أبي حنيفة قوله: "إننا نستعد للبلاء قبل نزوله"<sup>(١)</sup>، وقاموا كذلك بالجواب على الأسئلة التي وردت عليهم من المستفتين.

ولكن هذا الجهد الكبير شابه القيام بفرض مسائل لم تقع ويستحيل وقوعها؛ بل ربما كانت محل التندر لما فيها من تعارض مع العقل أو الحس أو لندرة وقوعها إن وقعت بحيث لا تستحق بذل الجهد الكبير من كثير من المجتهدين لمناقشة تلك القضايا حتى ينكب عليها العلماء في متوهم الفقهية، ويهتم بها الشراح ويحتفي بها أهل الحواشي، ومثله استقبال المفتي لأسئلة غريبة ولا فائدة لها تتعلق بالمستفتي؛ ثم تدوين ذلك؛ ونتيجة لذلك الفرض الفقهي المرفوض قام بعض العلماء بتشديد النكير على هذا النوع من الفقه الفرضي، ورفضوا الكلام حول ما لم يقع وينزل بالمكلفين؛ ففهم بعض العلماء أن موقفهم ذلك يدل على هذا العمل أو كراهته.

وبما أن العلماء قد قاموا بالفرض الفقهي لأغراض حميدة ومقاصد حسنة؛ فقد عز على أن أرى ذلك الفهم من بعض الناس بتحريم هذا الفقه مع ما فيه من فوائد جمة؛ ولأن كثيراً من مدونات الفقه الإسلامي ومصنفاته قد حفلت بهذا الفقه حتى أصبحت واقعاً لا يمكن إنكاره إلا بنسبة تلك المصنفات إلى الباطل وتخطئتها وهذا ما لا سبيل إليه حيث تلقى الأمة بالقبول ولا زال الناس يمتاحون منها علومهم ومعارفهم ويستخلصون من

(١) تاريخ بغداد (١٣/٣٤٨).

متشابهها قواعدهم وأصولهم، ويخرجون عليها أحكاماً لتصرفات الناس، فرأيت أن من المناسب بحث هذه المسألة في بحث سميته: (الفقه الفرضي: حقيقته وحكمه) وكان غرضي من ذلك الوصول للحق الذي أدين الله به في هذه المسألة حسب اجتهادي الذي أسأل الله أن يغفر لي خطئي فيه وما الحق إلا أردت، وقد وضعت هذا البحث في مقدمة وستة مباحث وخاتمة؛ وذلك من خلال الخطة الآتية:

**المبحث الأول: حقيقة الفقه الفرضي ونشأته وعلاقته بقواعد الشرع؛ وفيه ثلاث مطالب:**

المطلب الأول: حقيقة الفقه الفرضي وأسماءه؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الفقه الفرضي.

المسألة الثانية: أسماء الفقه الفرضي.

المطلب الثاني: نشأة الفقه الفرضي .

المطلب الثالث: علاقة الفقه الفرضي بقواعد الشرع؛ وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: علاقة الفقه الفرضي بسد الذرائع:

المسألة الثانية: علاقة الفقه الفرضي باعتبار المآلات.

المسألة الثالثة: علاقة الفقه الفرضي بقاعدة التقدير والانعطاف.

المسألة الرابعة: علاقة الفقه الفرضي بقواعد التقديرات الشرعية.

**المبحث الثاني: أسباب الفقه الفرضي، وأنواعه، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: أسباب الفقه الفرضي:

المطلب الثاني: أنواع الفقه الفرضي، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تقدير وقوع المسائل، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تقدير وقوع مسائل ممكنة.

الفرع الثاني: تقدير مسائل نادرة ومستحيلة.

المسألة الثانية: الفتوى في مسائل لم تقع.

المبحث الثالث: آراء العلماء في الفقه الفرضي؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق أقوال العلماء في المسألة.

المطلب الثاني: أدلة الأقوال والمناقشات والترجيح، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أدلة الأقوال ومناقشتها.

المسألة الثانية: الراجح في المسألة.

المبحث الرابع: المسائل الجائز والممنوع الفرض فيها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل التي يجوز الفرض فيها.

المطلب الثاني: المسائل الممنوع الفرض فيها.

المبحث الخامس: الآثار الإيجابية والسلبية للفقه الفرضي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للفقه الفرضي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للفقه الفرضي.

المبحث السادس: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي ممكن الوقوع.

المطلب الثاني: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي الذي لا فائدة في الكلام عنه، ونادر الوقوع؛ وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أمثلة للفقه الفرضي الذي لا فائدة فيه.

المسألة الثانية: أمثلة للفقہ الفرضي نادر أو مستحيل الوقوع.

الخاتمة.

وفي الختام فلإني أسأل الله أن يتجاوز عن تقصيري ويغفر لي ما تضمنه بحثي من خطأ وزلل وأن يصلح مني القول والعمل، وهذا جهد المقل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## المبحث الأول

### حقيقة الفقه الفرضي، ونشأته، وعلاقته بقواعد الشرع

وفيه ثلاث مطالب:

#### المطلب الأول

#### حقيقة الفقه الفرضي وأسماءه

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الفقه الفرضي.

أولاً: تعريف مفردتي المصطلح:

يتألف هذا المصطلح من كلمتين، إحداهما: الفقه، وشهرتها تغني عن التعريف بها.

والثانية: الفرضي وتحتاج لبيان معناها في اللغة والاصطلاح، وكيف تألف منها مع كلمة الفقه مصطلح يطلق

على نوع من مسائل علم الفقه.

فالفرض - بفتح الفاء وسكون الراء - في اللغة يأتي بإزاء عدة معانٍ؛ ومنها: التقدير <sup>(١)</sup>، كما يقال: فرض المحال ليس بمحال؛ أي: تقديره، وبمعنى تجويز العقل؛ كما في قولهم: المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي، وإلا فكلي، أي إن امتنع تجويز العقل صدقه على كثيرين فهو الجزئي، وإلا فهو الكلي وهو الذي لا يمتنع عقلاً تقدير صدقه على كثيرين <sup>(٢)</sup>.

وذكر التهانوي أن الفرض - بمعنى التجويز العقلي - أعم مطلقاً من الفرض بمعنى التقدير؛ إذ للعقل أن يفرض المستحيلات والممتنعات أي يلاحظها ويتصورها <sup>(٣)</sup>.

والفرض على نوعين:

أحدهما: انتزاعي؛ وهو إخراج ما هو موجود في الشيء بالقوة إلى الفعل ويكون الواقع موافقاً للمفروض. والثاني: اختراعي؛ وهو التعمل واختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلاً ويكون الواقع مخالفاً للمفروض <sup>(٤)</sup>.

وهذا هو الفرض في قولهم فرض المحال ليس بمحال <sup>(١)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب (٢٠٣/٧)، المصباح المنير (٢٧٨)، تاج العروس (٤٨٦/١٨) مادة: (ف ر ض).  
 (٢) انظر: دستور العلماء (١٥/٣)، كشف اصطلاحات الفنون (١١٢٤/٣-١١٢٥).  
 (٣) انظر: كشف اصطلاحات الفنون (١١٢٤/٣-١١٢٥). وانظر: الكليات للكفوي (ص ٦٩٠)؛ فقد قال: "ومراد القوم بقولهم: الجزء الذي لا يتجزأ لا يقبل القسمة كسراً ولا وهماً ولا فرضاً؛ هو التعقل لا مجرد التقدير".  
 (٤) انظر: دستور العلماء (١٥/٣)، كشف اصطلاحات الفنون (١١٢٥/٣).  
 وقد سماه العطار: الوجود الذهني، وقسمه إلى الوجود الذهني الانتزاعي، والوجود الذهني الاختراعي، وذكر انحصار الوجود الذهني فيهما، والفرض متعلق بالوجود الذهني؛ لأنه موجود في الأذهان لا الوجود العيني الخارجي.  
 انظر: حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع (٣٥٨/١).  
 وقد قسم بعض العلماء الفرض إلى قسمين:  
 الأول: الفرض المحال؛ وهذا القسم لا يجري في الفرض بمعنى التجويز العقلي.  
 الثاني: الفرض المحال؛ ويجري في الفرض بمعنى التقدير.  
 انظر: التذهيب للتفتازاني شرح التهذيب للخيبي (ص ١٢٧)، حاشية الدسوقي على تذهيب التفتازاني (ص ١٢٨).

قال الكفوي: " والفرض هو الذي لا يطابق الواقع ولا يعتد به أصلاً" (٢) .

فالفرض هنا بمعنى تصور العقل، إلا أن التصور في الانتزاعي مطابق للواقع، وفي الاختزاعي مخالف له، فلاشتراك بين النوعين معنوي (٣) .

والفرض بمعنى: التجويز العقلي؛ هو الأنسب للفرض الفقهي - مسألة البحث - كما سيأتي.

كما أن الفرض بمعنييه - الانتزاعي، والاختزاعي - يناسبان تقسيم الفرض الفقهي إلى ممكن الوقوع ونادر الوقوع؛ كما سيأتي في المبحث الثاني.

ثانياً: تعريف المصطلح باعتباره علماً على مسألة مخصوصة.

بعد معرفتنا بكلمتي الفقه، والفرض، فإنه يمكننا التعرف على هاتين الكلمتين بعد أن أطلقنا على مسألة معينة؛ وهى الفقه الفرضي، وبما أن استعمال هذا المصطلح حادث - وإن كانت حقيقة ما يستعمل فيه قديمة - فإنني عندما تتبعت كلام العلماء حول هذا المصطلح لم أظفر بمن استعمله إلا في العصور المتأخرة، وأول من وجدته بحثه باعتباره مصطلحاً هو الحجوي في كتابه: الفكر السامي؛ حيث عنون لمسألة في كتابه بـ: إحداث أبي حنيفة للفقه التقديري، وذلك عند ترجمته للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله، ومع ذلك فلم يعرفه الحجوي تعريفاً اصطلاحياً، ولكنه تناوله بتعريف وصفي جاء فيه: "أما أبو حنيفة فهو الذي تجرد لفرض المسائل وتقدير وقوعها وفرض أحكامها؛ إما بالقياس على ما وقع، وإما باندراجها في العموم مثلاً، فزاد الفقه نمواً وعظمة

---

(١) انظر : دستور العلماء (١٦/٣) .

(٢) الكليات (ص ٦٩٠) .

(٣) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون (١١٢٥/٣) .

وصار أعظم من ذي قبل بكثير. . . وقد تابع أبا حنيفة الفقهاء بعده ففرضوا المسائل وقدروا وقوعها ثم بينوا أحكامها. . . " (١).

ثم استعمله بعض الكاتبيين في تاريخ الفقه، وسأذكر ما وقفت عليه من تلك التعريفات؛ لأصل من خلالها إلى التعريف الذي أراه صحيحاً.

ولعل من أقدم من عرف هذا النوع من مسائل الفقه العلامة محمد أبو زهرة، الذي قال: " يقصد بالفقه التقديري: الفتوى في مسائل لم تقع ويفرض وقوعها " (٢).

ووصف أبو زهرة عمل أبي حنيفة في القياس فكان مما قال: " كان يبحث عن العلة فإذا وصل إليها أخذ يختبرها، ويفرض الفروض، ويقدر وقائع لم تقع ليطبق عليها العلة التي وصل إليها، وذلك النوع من الفقه يسمى: الفقه التقديري؛ إذ تقدر وقائع لم تقع، ثم يذكر حكمها، وهذا لاختبار العلة التي وصل إليها " (٣).

وبمثل صنيع أبي زهرة فعل الأستاذ محمد سلام مذكور؛ فقد تحدث عن الفقه في عصر التابعين وسماه عصر تكوين المذاهب الفقهية والتدوين، ثم قال: " الفقه الافتراضي في هذا العصر: أخذ الفقهاء وخاصة فقهاء الرأي من أهل العراق ينظرون فيما يطرح أمامهم من فتيا ومسائل من جميع وجوهها؛ بل يفترضون مسائل يستبعد حدوثها عقلاً، فيقولون: أرايت لو كان كذا فما الحكم؟ وماذا لو كان كذا؟ " (٤).

(١) الفكر السامي (٢/٤١٩) .

(٢) أبو حنيفة: حياته وعصره وأراؤه وفقه (ص ٢٢٩) .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية (ص ٣٧٢) .

(٤) تاريخ الفقه لمحمد سلام مذكور (ص ٩٠) .



وقال الحصري بأنه: "تتبع العلماء والفقهاء ما يمكن أن يقع من الإنسان من أمور واستنبطوا لها أحكاماً تنطبق عليها اذا وقعت" (١).

وعرفه الدكتور قطب الريسوني فقال: " هو الفتوى في مسائل لم تقع، وتفرع الرأي في أمور قبل أن تكون، ويفترض وقوعها بالتصور العقلي المجرد" (٢).

وهذا التعريف من أدق ما قيل في تعريفه لاشتماله على نوعين الفقه الفرضي، وهو الفتوى فيما لم يقع جواباً على أسئلة المستفتين، وتقدير مسائل لم تقع استعداداً لوقوعها في مستقبل الزمان.

إلا أن هذا التعريف خلا من معنى الفرض في اللغة والاصطلاح -وهو التقدير والتجوز العقلي- وشأن التعريف أن يتناول ما يدل على استمداده من المعنى اللغوي الذي دلت عليه حقيقته اللغوية، والمعنى الاصطلاحي للكلمة إذا صارت لها دلالة اصطلاحية إما بالمواضعة الشرعية أو العرفية أو بالنقل.

ولذلك فقد حاولت صياغة تعريف للفقه الفرضي تتم فيه ملاحظة ما ذكر، ويشمل ذلك التعريف أنواع الفقه الفرضي باعتباريات مختلفة؛ وهذا التعريف هو:

العلم المتعلق بقيام الفقيه بتجوز وقوع المسائل الشرعية والعملية، والجواب عن أسئلة المستفتين فيما لا يقع، وتقدير حكم الشارع في ذلك.

فقولنا: العلم؛ جنس في التعريف.

وقولنا: المتعلق بقيام الفقيه؛ قيد في التعريف لبيان القائم بهذه العملية، وهو الفقيه ليخرج من عده من كل صاحب فرض في أنواع العلوم.

---

(١) تاريخ الفقه الإسلامي لأحمد الحصري (ص ٢١٤).

(٢) مقولات في التجديد الفقهي (ص ٥٠).

قولنا بتجوز وقوع؛ قيد يدل على المعنى الفرضي المستعمل في هذا الفقه، وهو سماح العقل بتصور المسألة المفروض النظر فيها، وذلك حتى تخرج الصور التي لا يمكن حصولها عقلاً؛ كاجتماع النقيضين وارتفاعهما، واجتماع الضدين.

قولنا: المسائل الشرعية العملية؛ قيد في التعريف لبيان مجال النظر في هذا العلم؛ وهو المسائل الفقهية المتعلقة بأعمال المكلفين؛ دون غيرها.

ومجموع قولنا: تجوز وقوع المسائل الشرعية العملية؛ قيد وضع في التعريف ليدل على أحد نوعي الفقه الفرضي وهو: استعمال العقل والفكر لوضع تصور المسائل لم تقع بعد وبيان حكم الشرع فيها حال حدوثها. وقولنا: والجواب عن أسئلة المستفتين بما لم يقع؛ قيد يشمل النوع الثاني من الفقه الفرضي وهو إجابة أسئلة المستفتين في مسائل لم تقع لهم بعد.

قولنا: وتقدير؛ بيان لجزء من عمل الفقيه بعد التجوز العقلي وهو الاجتهاد في تقدير حكم الواقعة لو وقعت. أما قولنا: حكم الشرع؛ فهو قيد لبيان أن القصد من النظر في هذا الفقه هو بيان الحكم الشرعي وليس لبيان الحكم العقلي.

والفقه الفرضي بهذا التعريف؛ يشمل العملية الاجتهادية المحضة القائمة على تصور مسائل وفرضها ثم بيان الحكم فيها، والفتوى في مسائل يسأل عنها المجتهد ولم تقع بعد للمكلفين.

ويشمل كذلك: التصور والفتوى في مسائل يمكن وقوعها ومسائل نادرة أو مستحيلة الوقوع، أو المسائل غير المثمرة في تصرفات المكلف كالأغلوطات والألغاز ونحوها، وإن كان حكم النظر في كل منهما مختلفاً كما سيأتي في حكم الفقه الفرضي.

## المسألة الثانية: أسماء الفقه الفرضي.

لقد أطلق المهتمون بهذا النوع من الفقه أسماء متعددة عليه وذلك للمساعدة في الكشف عن حقيقته، وبعض تلك الأسماء عبارة عن وصف العمل الذي يقوم به الفقيه في أثناء التعامل مع تلك المسائل، ولم يعتمد من أطلق تلك التسمية إطلاق ذلك اللقب على هذا الفن؛ ومن تلك الأسماء:

١. **الفقه التقديري**<sup>(١)</sup>، وهذا هو الاسم الأشهر له، وقد عدلت عنه إلى الفقه الرفضي؛ وذلك لأن هذا النوع من الفقه قائم على الفرض؛ وهو أعلم من التقدير؛ إذ إن الفرض يشمل معنى التقدير والتجوز العقلي، وكلاهما يشكل الفقه الفرضي الذي جرى فيه بحث العلماء، ولأن من تناول الفقه التقديري وصفه بأنه عبارة عن فرض المسائل.

٢. **التنظير الافتراضي**<sup>(٢)</sup>؛ وهذه تسمية بعض الباحثين، وقد علل لتلك التسمية بأن المعنى اللغوي الإجمالي للتنظير الافتراضي هو البث عن النظائر المقدرة أو المفروضة بالتصور العقلي المجرد. . . . ثم قال: "وإذا كان هذا هو معنى التنظير - بصفة عامة - في مجال الاجتهاد الفقهي؛ فإن التنظير الافتراضي يعني قصر المعنى على إعمال التنظير قياساً وإحاقاً في الفروع المفترضة - أي المقدرة والمتصورة عقلاً - دون حدوث لها في الواقع، وتسمى ثمرة ذلك من الأحكام بالفقه التقديري، أو الفقه الفرضي"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: الفكر السامي (٤١٩/٢)، أبو حنيفة، حياته وعصره وآراؤه وفقه (ص ٢٢٩)، تاريخ المذاهب الإسلامية (ص ٣٧٢)، مقولات في التجديد الفقهي (٥٠)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية لعبد الكريم زيدان (ص ١٣١)، تاريخ الفقه الإسلامي للسايس (ص ١٠٨).

(٢) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣١٥/٥ - ٣١٦).

(٣) التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣١٦/٥).

ويبدو لي أن هذه التسمية نابعة من العملية التي يتم بها فرض المسائل قبل أن توصف بأنها نوع من الفقه، وهي بمعنى الرفض الفقهي.

٣. **الفقه الافتراضي**، نسبة إلى الافتراض؛ وهذه تسمية الأستاذ محمد سلام مذكور<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>،

ولكن يشكل على هذه التسمية أن كلمة افتراض تستعمل بمعنى: الذهاب، والانقراض كما نص على ذلك صاحبها المحيط في اللغة<sup>(٣)</sup>، وتاج العروس<sup>(٤)</sup>.

٤. **تقدير الخوارق**؛ وقد نسب المقرئ هذه التسمية للمازري؛ فقال: "قاعدة: قال المازري: تقدير خوارق

العوادات ليس من أداب الفقهاء - أي من عاداتهم - لما فيه من تضييع الزمان"<sup>(٥)</sup>، ومراده بخوارق

العوادات: ذلك النوع من المسائل التي يندر وقوعها أو يستحيل، وهي أحد نوعي الفقه الفرضي كما

سيأتي، ويدل على أن هذا مراده قوله بعد ذلك<sup>(٦)</sup>: "أما الكلام عن المحقق من ذلك فقد سألت

الصحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليوم الذي كسنة، أتجزئ فيه صلاة اليوم؟ فقال: "لا،

اقدروا له قدره"<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: تاريخ الفقه لمحمد سلام مذكور (ص ٩٠).

(٢) انظر: تاريخ الفقه الإسلامي للحصري (ص ٢١٤)، تاريخ التشريع الإسلامي لعلي معوض وعادل عبد الموجود (٨٢/٢).

(٣) انظر: المحيط في اللغة (٨/٨).

(٤) انظر: تاج العروس (٤٨٥/١٨).

(٥) انظر: القواعد للمقري (٤٦٥/٢).

(٦) القواعد للمقري (٤٦٦/٢).

(٧) جزء من حديث طويل؛ أخرجه مسلم - بشرح النووي - كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه (١٨ / ٥٠-٥٧)،

وأبو داود في السنن - مع عون المعبود - كتاب الملاحم، باب خروج الدجال (١١ / ٢٩٩-٣٠١)، وانظر: جامع الأصول (١٠ / ٣٤١-٣٤٥).

٥. تكثير الفروض النادرة، وهذه تسمية المقرئ؛ فقد قال: " يكره تكثير الفروض النادرة، والاشتغال عن

حفظ نصوص الكتاب والسنة. . . " (١).

وهذه التسمية والتي قبلها عبارة عن وصف عمل الفقيه عند التعامل مع مسائل الفقه الفرضي.

٦. **الفقه الأرايقي**، وقد أطلق على فقهاء العراق: الأرايقيون (٢)، وهذه التسمية مأخوذة من كثرة السؤال

ب: أرايت، بعد أن يجيب المفتي بجواب؛ فيقول السائل: أرايت لو كان كذا فما الحكم؟ وماذا لو كان

كذا؟ فيسأل عن شيء لم يقع وعن حكمه لو وقع، وقد ذمهم السلف، وأخذ هذا اللقب من مثل

مقولة الشعبي المشهورة: "والله لقد بغض هؤلاء القوم إلي المسجد حتى هو أبغض إلى من كناسة داري.

قلت: من هم يا أبا عمرو؟ قال: الأرايقيون، قال: ومنهم الحكم وحماد وأصحابهم"، وقوله: "ما كلمة

أبغض إلي من ( أرايت ) ، ونحوها مما ورد في كلام السلف (٣).

هذه أشهر أسماء هذا النوع من الفقه، وبعضها وصف للعملية التي يتم بها عمل الفقيه في هذه المسألة، أو لقب

بعض أنواع هذا الفن، وقد عدلت عنها كلها إلى تلقيبه ب: **(الفقه الفرضي)** وذلك لما فيه هذا اللقب من

مطابقة بين اللفظ والمضمون - الدال والمدلول - إذ إنه يشمل أنواع الفقه الفرضي، وذلك ما لا يتوفر في سائر

الألقاب؛ ولأن كلمة: فرض؛ ذات دلالة لغوية تناسب هذا النوع من الفقه - كما مر في تعريفها اللغوي -

أكثر من غيرها من الكلمات التي ورد نسبة هذا الفقه إليها.

(١) القواعد للمقرئ (٤٦٧/٢) .

(٢) انظر: أبو حنيفة: حياته وعصره (ص٢٢٩) ، تاريخ الفقه لسلام مذكور (ص٩٠) ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي

(ص٤٠٣) ، الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة (ص٥٥٦) .

(٣) انظر جملة من الآثار عن السلف في النهي عنها وذمها في: جامع بيان العلم وفضله (١٤٦/٢) وما بعدها، الموافقات (٣١٧/٤) .

وقد اخترت هذا اللقب دون قولي: (الفرض الفقهي) ؛ وذلك لأن هذه الأخيرة تدل على العملية التي يقوم بها الفقيه عندما يكون ناظراً يتوقع وقوع المسائل، ولا تتناول أسئلة المستفتين عن الوقائع التي لم تقع، هذا من وجه، والوجه الآخر: أن لقب: الفرض الفقهي؛ متعلق بهذا النوع من الفقه باعتباره ممارسة من القيه، ولا تصفه باعتباره علماً له تعريفه وأنواعه وتقسيماته وأحكامه ومدارسه، وهو ما يظهر لي أنه في طريقه إلى التشكل باعتباره نوعاً من علم الفقه، له خصائص العلم من حيث الحد والمسائل والموضوعات والواضع والغاية والحكم، وغيرها من مبادئ العلوم، وإذا كان هذا النوع من علم الفقه بهذه الكيفية؛ فيناسب تسميته بما يدل على ذلك؛ وقد رأيت أن يكون: (الفقه الفرضي) ، والله أعلم.

## المطلب الثاني

### نشأة الفقه الفرضي

كان الفقه في الزمن النبوي يعتمد على التصريح بحكم وقع بالفعل، أما من بعده من الصحابة وكبار التابعين وصغارهم، فكانوا يبنون حكم ما نزل بالفعل في زمنهم، ويحفظون أحكام ما كان نزل في الزمن قبلهم، فنما الفقه وزادت فروع (١).

وقد أثر عن السلف في تلك الفترة كراهة الكلام فيما لم يقع، وتوقفهم عن الإفتاء فيه ويرون فيه ضياعاً الوقت ومشغلة للناس فيما لا فائدة فيه (٢)، والآثار في هذا الباب كثيرة، وسوف نورد بعضاً منها عند حكاية الخلاف في جواز الفرض في مسائل الفقه في المبحث الثالث من هذا البحث.

---

(١) انظر: الفكر السامي (٤١٩/٢).

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (ص ٤٠٣)، وأثره في مدرسة أهل المدينة (ص ٥٥٦).

وبعد ذلك أتى الإمام أبو حنيفة فأكثر فرض المسائل وتقدير وقوعها، وفرض أحكامها؛ إما بالقياس على ما وقع، وإما باندراجها في العموم؛ فكان يبحث عن العلة فإذا وصل إليها أخذ يختبرها ويفرض الفروض، ويقدر وقائع لم تقع ليطبق عليها العلة التي وصل إليها، فزاد الفقه وزادت فروعه فقد قيل إن أبا حنيفة وضع ستين ألف مسألة، وقيل ثلاثمائة ألف مسألة<sup>(١)</sup>.

بل قيل إن هذا التوسع الذي سار عليه أبو حنيفة في التفرع والاستنباط بلغ بالمسائل التي عرفت في فقهه حداً كبيراً جداً أوصلها صاحب العناية في شرح الهداية إلى ألف ألف ومئتي ألف وسبعين ألفاً ونيفاً، قال السباعي - معلقاً عليه - : "وهو عدد ضخّم، ولو قيل: إنه على سبيل المبالغة فالقدر الثابت على أقل تقدير هو أكثر مما أثر عن أي إمام آخر"<sup>(٢)</sup>، ولذا فقد عبر بعض الناقمين على أبي حنيفة عن سخطه لكثرة تفرّعه بقوله: "هو أعلم الناس بما لم يكن وأجهلهم بما قد كان... يريد أنه لم يكن له علم بآثار من مضى"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الخطيب البغدادي أنه عندما نزل قتادة الكوفة، قام إليه أبو حنيفة، فسأله: يا أبا الخطاب: ما تقول في رجل غاب عن أهله أعواماً، فظنت امرأته أن زوجها مات، فتزوجت، ثم رجع زوجها الأول، ما تقول في صداقها؟ وكان أبو حنيفة قد قال لأصحابه الذين اجتمعوا إليه: لئن حدث بحديث ليكذبن، ولئن قال برأي

---

(١) انظر: الفكر السامي (٤١٩/٢)، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (ص ٣٧٢)، تاريخ الفقه لمذكور (ص ٩٠)، تاريخ الفقه الإسلامي للسايس (ص ١٠٨)، تاريخ الفقه الإسلامي للحصري (ص ٢١٤)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (ص ٤٠٣)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان (ص ١٣١)، دراسة تاريخية للفقه وأصوله لمصطفى الخن (ص ٨٢)، الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة (ص ٥٥٦)، تاريخ التشريع الإسلامي لعلي معوض وعادل عبد الموجود (٣١٨/٥)، التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣١٨/٥).

وقال قال أبو زهرة عن هذا العدد من المسائل التي قال الحجوي إن أبا حنيفة وضعها؛ وهما ستون ألف مسألة، وثلاث مئة ألف مسألة: "والرقم الأول كبير لا يخلو من مبالغة ظاهرة، والثاني أحرص بالرفض" أبو حنيفة: حياته وعصره (ص ٢٣٠).

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٤٠٤).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (ص ١٤٥)، وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٤٠٤).

نفسه ليخطئن، فقال قتادة: ويحك، أوقعت هذه المسألة؟ قال: لا . قال: فلم تسألني عما لم يقع؟ قال أبو حنيفة: " إنا لنستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع ، عرفنا الدخول فيه والخروج منه " (١) .

ونتيجة لذلك: فقد قال الحجوي وغيره إن أبا حنيفة أول من وضع هذا العلم (٢) .

وقد تابع أبا حنيفة جل الفقهاء بعده حتى العصور المتأخرة، وتوسعوا في القياس والتوقع أيما توسع، وافترضوا مسائل خيالية لا اختباره، وقد كان لفرض المسائل من الفقهاء ومن عامة الناس أثر عظيم في تضخم الفقه الإسلامي وكثرة أحكامه، كما كان دافعاً للفقهاء الآخرين لإبداء رأيهم فيما فرض حسب أصول مذهبهم عند علمهم بها وإطلاعهم عليها؛ مع أنهم ييغضون فرض المسائل؛ لأنهم لا يحبون الاتجاه إلى القياس والرأي إلا عن الضرورة، ولذا فإنهم أطلقوا على فقهاء العراق: الأرابيين (٣) .

ومع أن أكثر المؤرخين للفقه اعتبروا أبا حنيفة من أحدث هذا النوع من الفقه؛ إلا أن الأستاذ أبا زهرة رد تلك الدعوى وناقشها، وأبطل زعم كون أبي حنيفة من أحدث الفقه الفرضي؛ فقال: "لقد ادعى الحجوي أن أبا حنيفة هو الذي أحدث الفقه التقديري فقال: " كان الفقه في الزمن النبوي التصريح بحكم ما وقع بالفعل أما من بعده من الصحابة وكبار التابعين وصغارهم، فكانوا يبنون حكم ما نزل بالفعل في زمانهم، ويحفظون أحكام ما كان نزل في الزمن قبلهم، فما الفقه وزادت فروعاً نوعاً ما، أما أبو حنيفة فهو الذي تجرد لفرض المسائل

(١) تاريخ بغداد (٣٤٨/١٣) .

(٢) انظر الفكر السامي للحجوي (٤١٩/٢) ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص٤٠٣) .

(٣) انظر: الفكر السامي (٤١٩/٢) ، تاريخ الفقه المذكور (ص٩٠) ، تاريخ الفقه الإسلامي للسايس (١٠٨) ، تاريخ الفقه الإسلامي للحصري (ص٢١٤) ، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (ص٤٠٣) ، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الكريم زيدان (ص١٣١) ، دراسة تاريخية للفقه وأصوله لمصطفى الخن (ص٨٢) ، الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة (ص٥٥٦) ، تاريخ التشريع الإسلامي لعلي معوض وعادل عبد الموجود (٨٢/٢) ، التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣١٨/٥) .



وتقدير وقوعها، وفرض أحكامها إما بالقياس على ما وقع وإما باندراجها في العموم فزاد الفقه نمواً وعظمة" (١)

ثم قال أبو زهرة: " هذه دعوى الحجوي؛ ونحن نرى أن أبا حنيفة لم يحدث الفقه التقديري، ولكنه نماه ووسعه وزاد فيه بما أكثر من التفرع والقياس، وعندني: أن الفقه التقديري وجد قبل أبي حنيفة في وسط فقهاء الرأي، وإن كان إبراهيم النخعي قد تحاماه، أو على التحقيق لم يسر فيه إلى مداه، فكان لا يجب حتى يسأل فلا يفرع هو من تلقاء نفسه، ولقد ذكر لنا الشعبي أنه كان يشكو من أن الفقهاء في دراساتهم يقولون: رأيت لو كان كذا؟ - وهذا التقدير والفرض - وكان يسميهم: الأريتيين، فقد جاء في الموافقات للشاطبي أن الشعبي أوصى بعض من تلقوا عنه فقال: إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها؛ فلا تتبع مسألتك رأيت، فإن الله قال في كتابه: (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ) [ الفرقان: ٤٣ ]؛ حتى فرغ من الآية، والثانية: إذا سئلت عن مسألة؛ فلا تقس شيئاً بشيء فرما حرمت حلالاً أو حللت حراماً، والثالثة: إذا سئلت عما لا تعلم فقل: لا أعلم وأنا شريكك"، ولقد روي عنه أنه كان يقول: " والله لقد بغض هؤلاء القوم إلي المسجد فهو أبغض إلي من كناسة داري، وقيل من هم يا أبا عمر: قال الأريتيون" (٢).

قال أبو زهرة: " وإذا كان الشعبي قد مات قبل أن ينضج أبو حنيفة - إذا كان لا يزال تلميذاً لحماة - فقد مات سنة ١٠٩ هـ، والفقه التقديري كان شائعاً في الكوفة في عهده فلا أن أبا حنيفة لم يحدثه ولكن قد وجدته فمما وزاد فيه وأكثر" (٣).

(١) الفكر السامي للحجوي (٢/٤١٩)، وانظر: أبو حنيفة: حياته وعصره (ص ٢٣٠).

(٢) أبو حنيفة: حياته وعصره (ص ٢٢٩-٢٣٠) بتصرف، وانظر هذين النقلين المذكورين في كلام أبي زهرة في: الموافقات (٤/٣١٧).

(٣) أبو حنيفة: حياته وعصره (ص ٢٢٩-٢٣٠) بتصرف.

وقد وجدت في كلام ابن عبد البر ما يدل على أنه يرى أن هذا الفقه قد وجد قبل الشعبي بكثير؛ فقد وجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يدل عليه السؤال بـ: رأيته؛ ومن ذلك ما رواه سهل بن سعد أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "يا رسول الله رأيته رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فيقتله فيقتلونه، أم كيف يفعل؟ قال: فأنزل الله فيهما ما ذكر في القرآن من التلاعن" (١).

قال ابن عبد البر معلقاً على هذا الحديث: "وفي هذا الحديث من الفقه: السؤال عن الإشكال، وفيه أن الاستفهام بأريته - عن المسائل - كان قديماً في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٢).

لكن يرد على هذا الرأي؛ بأن المراد بالفقه الفرضي عند السؤال بأريته؛ السؤال عما لم يقع، وهذا ما عناه الشعبي عندما شكّا من أهلها، وهو ما كثر في فقه أبي حنيفة، وأما ما ورد في حديث التلاعن؛ فالسؤال عن أمر وقع، وإن كان ورد بلفظ: رأيته.

ومهما يكن عن التوقيت الزمني الذي نشأ فيه الفقه الفرضي؛ فمهما لاشك فيه أن القدر المعلى في ذلك كان لأهل العراق حتى كان أكثر فقهاء الأمصار عالة عليهم في فرض المسائل واستعمال القياس والرأي (٣).

وقد استقر الرأي عند معظم الكاتبين في تاريخ الفقه أن أبا حنيفة وأصحابه كان لهم الأثر الأعظم غير المسبوق في إثراء الفقه الفرضي، وتوسيع دائرته، وترسيخ دعائمه، وإن كان قد سبق في كلام الشعبي ما يدل على وجود فكرة ذلك الفقه عنده، ويمكن الجمع بين القولين؛ بأحد أمرين:

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٨٦/٦)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح - مع فتح الباري - كتاب الطلاق، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (٤٤٦/٩)، ومسلم في صحيحه - مع شرح النووي - كتاب اللعان (١٠١/١٠).

(٢) التمهيد (١٨٨/٦).

(٣) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣١٩/٥).

الأول: أن الشعبي أول من تكلم فيه صراحة، وأبو حنيفة أول من وسعه ورسخ دعائمه.

الثاني: أن الشعبي أول من عارضه ورفضه، وأبو حنيفة أول من تناوله واعتمده طريقة في الاستعداد للنوازل قبل حدوثها.

وبعد القرن الثالث جاء بعض الفقهاء فشغلوا أنفسهم بالتفريع حتى فرضوا مسائل لا تقع، بل لا يتصور وقوعها، ويستحيل في العقل وجودها – كما سيأتي التمثيل لذلك في مبحث مستقل – فنظر الفقهاء لذلك نظرة استنكار، ومنهم من حرم فرض المسائل، وأقام الأدلة على ذلك، مما سنذكره في الخلاف في هذه المسألة وأقوال العلماء فيها وأدلة كل قول.

ومن سمات هذه المرحلة الأخيرة التي كثر فيها الفقه الفرضي بكثرة الفروض الفقهية؛ وجود الألغاز الفقهية؛ وهي عبارة عن ترف علمي في جملتها، وإن كان بعض أصحابها قد أرادوا بها رياضة الذهن، وتقوية العقل عند التمرن<sup>(١)</sup>، وتعويد التلاميذ على الاستنباط ومعرفة الجمع والفرق، والمعاينة والامتحان<sup>(٢)</sup>، والتدريب على الوصول للحكم الصحيح، إلا أنها قد حشدت بمسائل لم تقع وربما يندر وقوعها، فأسهم ذلك في كثرة المسائل المفروضة، بل والتي يستحيل وقوعها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: غمز عيون البصائر (٤/ ١٦٢).

(٢) انظر: مقدمة المعاينة في العقل للجرجاني (ص ٢٢).

(٣) ومن الكتب المؤلفة لهذا الفن:

الذخائر الأشرقية في حل ألغاز الحنيفة لعبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحنفي المتوفى سنة (٩٢١هـ)، ودرة الغواص في محاضرة الغواص لابن فرحون المالكي المتوفى (٧٩٩هـ) وذكر المحقق في مقدمته للكتاب عدداً من الكتب المؤلفة في الألغاز، وطاراز المحافل في ألغاز المسائل؛ تأليف

كما اتسمت هذه المرحلة بوجود بعض المناظرات الفقهية، سواءً أكان ذلك في كتب الجدل والمناظرة، أم مضمنة في بعض المصنفات أم مفردة بمصنف مستقل لها<sup>(١)</sup>.

والمناظرات قائمة في معظمها على فرض صور لم تقع ولكن يحتمل وقوعها، وقد تتضمن صوراً يستحيل وقوعها يذكرها المناظر لختل حجة الخصم إذا منع وجود ما يدعيه مناظره عقلاً فيذكر الناظر إمكان ذلك عقلاً وإن لم يقع في الواقع.

جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي المتوفي (٧٧٢هـ)؛ تحقيق عبد الحكيم بن إبراهيم المطرودي، وللجرجاني المتوفي (٤٨٢هـ) كتاب بعنوان (المعاية في العقل)، ومن كتب الألغاز: حلية الطراز في حل مسائل الألغاز على مذهب الإمام أحمد للجراحي المتوفي ٨٨٣هـ وبتحقيق الدكتور مساعد الفالح، ومن أفراد الألغاز بباب أو فصل: ابن نجيم في كتابه الأشباه والنظائر؛ فقد أفرد لها فصلاً بعنوان (الفن الرابع من الأشباه والنظائر وهو فن الألغاز)، وكذلك ابن السبكي في الأشباه والنظائر له.

وذكر الشيخ بكر أبو زيد في المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد حنبل (٢/ ٩٢٤) عدداً من الكتب المؤلفة في ذلك، وقال: ((ويقال (الامتحان)، (المعاية)))، ويقول الزركشي في القواعد (١/ ٧٠): (المطارحات: مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان؛ إلا أنه فرق بينها وبين الألغاز.

(١) = وعد الحموي في شرحه للأشباه والنظائر لابن نجيم للألغاز عدة مسميات؛ قال في (٤/ ١٦٢): "والفقهاء يسمون هذا النوع ألغازاً، وأهل الفرائض يسمونه معاياة، والنحاة معمي، واللغويون الأحاجي... وذكر بعضهم أن هذا النوع يسمى أيضاً: المغالطات المعنوية".

ومن أمثلة ذلك ما صنعه ابن القيم في كتابه النافع: بدائع الفوائد (٣/ ١١٩ - ١٢٦)؛ فقد ضمنه مناظرة تصورها بين فقهين في طهارة المني ونجاسته؛ وكذلك الشيخ عبد الرحمن السعدي له رسالة سماها: المناظرات الفقهية نشرتها مكتبة أضواء السلف بالرياض ١٢٠هـ؛ وقد تصور فيها مناظرة بين رجلين سمى أحدهما المتوكل على الله والآخر المستعين بالله يدور بينهما حوار في عشرين مسألة خلافية، وكل واحد منهما يذكر الدليل على قوله، وفي آخر المناظرة يظهر رجحان قول أحدهما لقوة أدلته.

## المطلب الثالث

### علاقة الفقه الفرضي بقواعد الشرع

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: علاقة الفقه الفرضي بسد الذرائع.

المسألة الثانية: علاقة الفقه الفرضي باعتبار المآلات.

المسألة الثالثة: علاقة الفقه الفرضي بقاعدة التقدير والانعطف.

المسألة الرابعة: علاقة الفقه الفرضي بقواعد التقديرات الشرعية.

يبدو أن الفقه الفرضي يتمشى في غايته مع طائفة من قواعد الشرع وأصوله<sup>(١)</sup>؛ ومنها القواعد المذكورة في هذا المطلب فتلك القواعد تتناول قضايا- بمحمولها وموضوعها- في المستقبل، وكذلك الفقه الفرضي يتعلق بأمر مستقبلي؛ سواء أكان ذلك يتعلق بالموضوع- المحكوم عليه-، أم المحمول- الحكم-، وسوف نتناول كل قاعدة من تلك القواعد من خلال المسائل التالية:

---

(١) قال الدكتور عبد الله بن بيه: ((فالجمال الذي يغطيه فقه التوقع هو مجال تغطيه الذرائع والمآلات وتغطيه أيضاً المترقيات)). انظر هذا النص ضمن حلقة بعنوان: (فقه التوقع) في برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة القطرية بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٩م، وقد أجريت المقابلة مع معالي الدكتور في الحلقة المذكورة.

### المسألة الأولى: علاقة الفقه الفرضي بسد الذرائع.

تعتبر قاعدة سد الذرائع من أعظم قواعد الشرع وأكثرها أثراً في التطبيقات الفقهية، وقد ذكر ابن القيم أنه أحد أرباع التكليف؛ وبرر ذلك بأن التكليف أمر ونهي، والأمر نوعان<sup>(١)</sup> :

الأول: مقصود لنفسه والثاني: ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه، والثاني: ما يكون وسيلة إلى المفسدة؛ فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين.

والمراد بسد الذرائع: حسم مادة وسائل الفساد دفعاً لها، ذكره القرافي ثم قال: "فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة للمفسدة منع مالك من ذلك الفعل"<sup>(٢)</sup>.

وعرفها الباجي بأنها المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوسل بها إلى فعل محظور<sup>(٣)</sup>، ومعنى سدها هو المنع منها والنهي عنها<sup>(٤)</sup>.

فقاعدة سد الذرائع تقوم في أصلها على توقع أمر في المستقبل محرم قد تقضي إليه وسيلة مباحة، وإن كان ذلك الإفضاء غير محقق ومؤكد، فهي تعتمد على توقع أمر في المستقبل ثم بناء الحكم عليه، واعتباره أصلاً من أصول الشرع، ولذلك فإنه يشبه الفقه الفرضي القائم على تقدير حصول أمر في المستقبل ثم بناء الحكم عليه.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (٣/ ١٢٦).

(٢) انظر: الفروق (٢/ ٣٢)، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٨).

(٣) انظر: إحكام الفصول (ص ٦٨٩ - ٦٩٠).

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٣٤).

ولهذا فإن سد الذرائع يعتبر نظيراً للفقهاء الفرضي من هذا الوجه.

### المسألة الثانية: علاقة الفقه الفرضي باعتبار المآلات.

يعتبر النظر في المآلات من مقاصد الشرع، وقد اعتبرت المذاهب الفقهية المختلفة، واشتهرت هذه القاعدة في المذهب المالكي؛ قال الشاطبي: ( (النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً؛ كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالأحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، (فقد يكون) <sup>(١)</sup> مشروعاً لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرا، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق محمود الغب، جارٍ على مقاصد الشريعة) <sup>(٢)</sup>

والمراد باعتبار المآل: الحكم على مقدمات التصرفات بالنظر إلى نتائجها <sup>(٣)</sup>.

---

(١) إضافة من تعليق الشيخ عبد الله دراز، انظر: الموافقات (٤ / ١٩٤).

(٢) الموافقات (٤ / ١٩٤ - ١٩٥).

(٣) انظر: اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات (ص ١٩).

والنظر في المال يقوم على توقع ما يمكن أن أكون عليه الأمر في المستقبل عند الحكم على أمر واقع؛ فيترتب على ذلك تغير الحكم باعتبار ما يؤول إليه الحال ويفضي إليه التصرف في المستقبل، وهو بذلك يشابه الفقه الفرضي من وجه وهو قيامه على توقع المستقبل وتقديره عند الحكم على الواقع؛ فكلاهما اعتبار للمستقبل؛ إلا أن الفقه الفرضي يقوم على تصور الحال والحكم في المستقبل، أما اعتبار المال فالحكم يكون على قضية في الواقع والحال ولكن بالنظر لما أن يؤول إليه الحل في المستقبل؛ فيتأثر الحكم في الحال بتقدير ما يؤول إليه الأمر في المستقبل.

### المسألة الثالثة: علاقة الفقه الفرضي بقاعدة التقدير والانعطاف.

من القواعد المعتمدة في المذهب المالكي: قاعدة التقدير والانعطاف؛ والمراد بها: المترقيات إذا وقعت؛ هل يقدر حصولها يوم وجودها كأنها فيما قبل كالعدم أو يقدر أنها لم تزل حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثرت أحكامها واستند الحكم إليها، ويسمونها بعضهم: قاعدة المترقيات<sup>(١)</sup>، ويسمونها الأحناف بطريق: الاستناد؛ ويعرفونها ب: ثبوت في الحال مستنداً إلى ما قبله بشرط بقاء الحل كل المدة، كلزوم الزكاة حين الحال مستنداً لوجود النصاب<sup>(٢)</sup>.

وتقوم هذه القاعدة على تقدم سبب أو شرط الحكم بمدة ثم تقدير الحكم المتأخر؛ فنعطف ثبوت الحكم متأخراً بناءً على ذلك السبب أو الشرط المتقدم؛ بحيث لا نقول في المنعطفات إننا تبينا حقيقة الأمر في الماضي، بل لم ينكشف الغيب عن شيء حقيقي في الماضي البتة، وإنما يحسن ذلك حيث نجهل أمراً حقيقياً ثم

(١) انظر: إيضاح المسالك للونشريسي (ص ٧٩)، شرح المنهج المنتخب للمنجور (٢٨٦/١)، قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاضات المالية (ص ٥٠)، التقديرات الشرعية وأثرها في التعقيد الأصولي والفقهية (ص ١٦٤)، وانظر كذلك: الفروق للقراي (١/ ٧٣).

(٢) انظر: الدر المختار ومعه رد المختار (٤/ ٤٨٧)، معرفة الحجج الشرعية (ص ٢٤٢)، البحر الرائق (٤/ ٣١).



نعلمه؛ ويمثل لذلك: بالحكم بوجوب النفقة للمطلقة بناءً على ظهور الحمل، ثم يتبين أنه نفخ؛ فنعطف الحكم بسقوط النفقة بعد أن حكمنا بوجوبها بناءً على ما ظهر لنا من الخطأ في تقدير الحكم السابق، ومثله: الحكم بوفاة المفقود وترتيب بعض الأحكام على ذلك ومنها تقسيم التركة، ثم نعلم حياته فنبطل ذلك التقسيم<sup>(١)</sup>.

ومثله لو أعتق عبده في سفر ثم قدم فأنكره، وقدم من شهد عليه بأنه أعتقه، فحكم عليه؛ هل يقدر الحكم يوم أعتق فتنعطف ثمرات العتق عليه من السفر، أو يوم حكم عليه؟<sup>(٢)</sup>

فهذه القاعدة تقوم على تقدير الحكم في زمان متأخر بناءً على سبب أو شرط في وقت متقدم عليه أثر في وقوعه؛ وذلك لترقب وقوعه منذ أن وقع سببه؛ فإن السبب إذا حصل ووقع حصل حكمه ووقع بعده مباشرة، ولكن الحكم هنا متأخر في ثبوته حقيقية، فيحكم بثبوته تقديرًا، فشابه الفقه الفرضي من جهة التقدير والفرض، ولكن الفقه الفرضي قائم على تقدير الواقعة والحكم في الزمان المستقبل، أما التقدير والانعطاف فيقوم على تقدير الواقعة في الماضي والحكم في الحاضر، ولذلك فالانعطاف استصحاب مقلوب؛ حيث أجرينا حكم الحاضر المتيقن على الزمن الماضي المشكوك فيه - أي المشكوك في وجوده أو عدمه، أو وجود سببه<sup>(٣)</sup>، فتشابهنا من جهة التقدير، واختلفنا من جهة الزمان.

---

(١) انظر: الفروق للقراي (١/ ٧٣)، قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاضات المالية (ص ٥٢).

(٢) انظر: إيضاح المسالك (ص ٨٠)، شرح المنهج المنتخب (١/ ٢٨٦).

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي (٦/ ٢٦)، قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاضات المالية (ص ٥٣)، التقديرات الشرعية وأثرها في التعيد الأصولي والفقه (ص ١٦٤ - ١٦٥).

#### المسألة الرابعة: علاقة الفقه الفرضي بقواعد التقديرات الشرعية.

تناول الأصوليون في بحثهم الأصولي قاعدة تسمى: قاعدة التقديرات الشرعية<sup>(١)</sup>، وقد ذكر لها تعريفات مختلفة من أفضلها أنها: إعطاء الشيء منزلةً في الوجود أو العدم على خلاف واقعه؛ التفاتاً إلى وجه شرعي معتبر<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة قواعد البيانات التقديرات الشرعية: إعطاء الموجود حكم المعلوم وإعطاء المعلوم حكم الموجود، تنزيل الحاجة العامة منزلة الضرورة، الموهوم كالمعلوم، الغالب كالمحقق، إعطاء الدوام حكم الابتداء والعكس، وغيرها<sup>(٣)</sup>.

ووجه الشبه بين الفقه الفرضي والتقديرات الشرعية: أن كلاهما قائم على الفرض، ففي التقديرات الشرعية يفرض شيء على خلاف واقعه لوجه شرعي معتبر، وفي الفقه الفرضي تقدر مسألة ويفرض الكلام فيها وفي حكمها وهي لم تقع، إلا أن الفرض في التقديرات الشرعية يتحقق في الحال، أما في الفقه الفرضي فهو متأخر وقد لا يقع أبداً.

---

(١) انظر قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢/ ٢٠٥)، القواعد للمقري (٢/ ٥٠١)، الذخيرة للقرافي (٥/ ٣٠٦)، الفروق للقرافي (١/ ٧١)، (١٦١)، (٢/ ٢٧)، (٣/ ١٨٩)، والمنية في إدراك النية (٥٥ - ٥٨)، التحبير للمرداوي (٣/ ١١٢٨)، تهذيب الفروق (١/ ١٨١)، قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاضات المالية (ص ٢٨ - ٣٢)، والتقديرات الشرعية وأثرها في التعقيد الأصولي والفقهية (ص ٢٦ - ٤١).

(٢) انظر: التقديرات الشرعية وأثرها في التعقيد الأصولي والفقهية (ص ٤٠).

(٣) انظر هذه القواعد وغيرها من قواعد التقديرات في أكثر كتب القواعد الفقهية، وكتاب: الأمانة في إدراك النية (٥٥ - ٥٨)، ورسالي: قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاضات المالية، التقديرات الشرعية وأثرها في التعقيد الأصولي والفقهية.

## المبحث الثاني

### أسباب الفقه الفرضي، وأنواعه

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

#### أسباب الفقه الفرضي

لقد توفرت طائفة من الأسباب التي ترتب على وجودها وجود الفقه الفرضي؛ حيث تشكل من تلك الأسباب ثروة كبيرة من المسائل الفقهية المبنية على الفرض، وكانت تلك المسائل نواة لهذا العلم، وسبباً لكلام العلماء حوله وخوضهم في جوازه من عد ذلك، وأنواعه، وغير ذلك من مسائل هذا النوع من الفقه.

ويمكن أن نذكر هنا أشهر هذه الأسباب التي أدت لوجود الفقه الفرضي.

وهذه الأسباب هي:

١. أسئلة المستفتين؛ وهذا أهم أسباب وجود الفقه الفرضي؛ وأول تلك الأسباب، وأول ما خاض السلف في حكم هذا الفقه كان بسبب ورود أسئلة من المستفتين لم تقع لهم؛ ومنها الأغلوطات - وهي صعاب المسائل كما قال الأوزاعي - وحفظ العضلات، والسؤال عما لا فائدة فيه والتكثير من المسائل والنوازل وتشقيق

المولودات<sup>(١)</sup>، ويشمل هذا السبب الأسئلة المشروعة التي غرض السائل منها الاستفهام والرغبة في العلم ونفي الجهل عن نفسه، والبحث عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه ونحوه مما لا بأس به كما ذكر ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>.

وقد حفلت الفتاوى بالكثير من تلك الأسئلة التي سألها أصحابها وعرضوها على سبيل الاحتمال، أو لغرض الاستعداد للنزلة إذا أملت بالسائل من بعده عن المفتي الذي يمكن أن يجيبه، ولغير ذلك من الأسباب، والأمثلة لهذا السبب كثيرة جداً؛ نذكر منها ماورد في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ومن ذلك: سئل عمن يقرأ القرآن وما عنده أحد يسأله عن اللحن، وإذا وقف على شيء يطلع في المصحف هل يلحقه إثم؟<sup>(٣)</sup>، وسئل عما إذا نصب المخفوض صلاته؟<sup>(٤)</sup>، وسئل عن رجل يصلي يقوم وهو يقرأ بقراءة أبي عمرو، فهل إذا قرأ لورش أو لنافع باختلاق الروايات مع حمله قراءته لأبي عمرو، يأثم، أو تنقض صلاته، أو ترد؟<sup>(٥)</sup>، وسئل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بالأعراف أو بالأنعام جميعاً. . . وإن كان قد رواه أحمد هل هو صحيح أو لا؟<sup>(٦)</sup>، وسئل عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة، وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه، فهل تصح صلاته خلفه أو لا؟ وإذا لم يصل خلفه وترك الصلاة مع الجماعة. هل يأثم بذلك؟ والذي يكره الصلاة خلفه

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٣٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٢٨٩).

(٢) انظر: التمهيد (٢١/ ٢٩٢).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٤٤٤).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٤٤٤).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٤٤٥).

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٤٤٥).

يعتقد أنه لا يصح الفاتحة وفي البلد من هو أقرأ منه وأفقه<sup>(١)</sup>، وسئل عن رجل صلى بغير وضوء إماماً وهو لا يعلم أو عليه نجاسة لا يعلم بما فهل صلاته جائزة؟ أو لا؟ وإن كانت صلاته جائزة: فهل صلاة المأمومين خلفه تصح؟<sup>(٢)</sup>، وسئل هل يتكلم الميت وهو في قبره، أو لا<sup>(٣)</sup>، وسئل عن قول أهل التقويم: في أن الرابع عشر من هذا السطح يخسف القمر وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس فهل يصدقون ذلك؟ وإذا خسفنا فهل يصلى لهما، أو يسبح؟ وإذا صلى كيف صفة الصلاة<sup>(٤)</sup>، وسئل عن امرأة حاضت قبل طواف الإفاضة ولم تطهر حتى ارتحل الحاج ولم يمكنها المقام بعدهم حتى تطهر فهل لها أن تطوف والحلة هذه للضرورة أو لا وإذا جاز لها ذلك فهل يجب عليها دم أو لا؟ وهل ستحب لها الاغتسال مع ذلك؟ وإذا علمت المرأة من عادتها أنها لا تتطهر حتى يرتحل الحاج؟ ولا يمكنها المقام بعدهم. فهل يجب عليها الحج مع هذا أو لا؟<sup>(٥)</sup>، وسئل عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف ما الذي تصنع؟<sup>(٦)</sup>.

ومن أمثلتها كذلك: سئل الشيخ ابن باز: إذا كان الشاب قادراً على أن يحج فأخر الحج إلى أن يتزوج أو يكبر في السن هل يأثم؟<sup>(٧)</sup>، وسئل: بالنسبة لمن أدى فريضة الحج وتيسر له أن يحج مرة أخرى هل يجوز له

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٣/ ٣٦٧ - ٢٦٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٣/ ٣٦٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤/ ٣٧٩).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤/ ٢٥٤).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/ ٢٤٢).

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/ ٢٤٤).

(٧) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز (١٦/ ٣٥٩).

بدلاً من الحج مرة للمرة الثانية تلك أن يتبرع بقيمة نفقات الحج للمجاهدين المسلمين، حيث إن الحج للمرة الثانية تطوع، والتبرع للجهاد فرض؟<sup>(١)</sup>

والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر فكتب الفتاوى حافلة بتلك الأسئلة التي لم تقع للسائل ولكنه يتوقع حدوثها له أو لغيره، وصيغ تلك الأسئلة التي ذكرتها هنا تدل على تعليقها على المستقبل، وقد أجاب عنها المسؤول بإجابات ليس هذا الموضوع بمناسب لذكرها، والغرض ذكر الأمثلة على أن الفقه الفرضي قد يكون بسبب ورود أسئلة المستفتين.

٢. **التأثر بالبيئة**، فقد تأثر وجود فقهاء الرأي في العراق بتلك البيئة والإكثار من الفرض الفقهي؛ وذلك بتقدير المسائل النادرة والمستحيلة، وذلك بسبب الواقع الحضاري المتطور في العراق، وتأثراً بالاسترسال في القياس والاهتمام بالتعليل<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر بعض الباحثين أن من أسباب وجود الفقه الفرضي انتشار المنطق والفلسفة السريانية في العراق؛ فأثر ذلك في القالب الذي اتخذ العراقيون في تفریع المسائل<sup>(٣)</sup>.

### ٣. **التأثر بالعامل المذهبي.**

يظهر أثر وجود فقه الرأي في العراق في انتشار الفقه الفرضي في تلك الناحية ثم انتشاره في بقية أرجاء المعمورة، ولذلك فإن أصول مدرسة أهل الرأي القائمة على التعليل والقياس قد تركت أثراً كبيراً في التنظير

(١) انظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز (١٦ / ٣٦٩).

(٢) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥ / ٣٣٣)، مقولات في التجديد الفقهي (٥٢).

(٣) انظر: فجر الإسلام لأحمد أمين (ص ٢٤٢).

الفقهي والكلام حول مسائل يمكن أن تنزل بالملكفين، ولقد أشتهر فقهاء الحنفية- الذين كان أكثر توافرهم في العراق- بالفقه التقديري الفرضي، بل كان بعضهم يتباهى بذلك، وربما قللوا من شأن مخالفاتهم وعتوهم بالجمود، وكثر- تبعاً لذلك- تقدير وقوع مسائل في المستقبل، فضلاً عن أسئلة المستفتين في المسائل التي لم تقع لهم<sup>(١)</sup>.

على أن بعض الباحثين<sup>(٢)</sup> قد ذهب إلى القول بأن الفقه الفرضي هو نتاج لتفاعلات إقليمية وبيئية لا علاقة لها بالمناهج الفقهية بل هو صورة لتأثر الفقه بالبيئة والمجتمع، واستدل على ذلك بأدلة منها:

- انه لا يوجد تلازم منهجي بين فرض المسائل وبين نزعات مدرسة الرأي، ولو كان أهل الحديث في العراق فعلوا مثل ما فعل أهل الرأي ما طعن ذلك في منهجهم ولا غير من ركونهم للنص واعتمادهم عليه.
- أن الفقه الفرضي لم يختص به الحنفية وحدهم، وإنما شاركهم فيه غيرهم من فقهاء الأثر، ولو كان الفقه الفرضي من سمات مدرسة الرأي لاقتصر أثره عليهم دون غيرهم، ولكن ذلك وقع لغيرهم من مخالفهم.
- أن عمر ابن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما؟- وهما أساس مدرسة الرأي- قد ورد عنهما ذم الفرض والسؤال عما لم يقع؛ فقال ابن عمر؟: "يا أيها الناس لا تسألوا عما لم يكن فإن عمر كان يلعن من

---

(١) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣٣٢)، مقولات في التجديد الفقهي (٥٣).

(٢) وهو الدكتور محمد مصطفى إنبابي في كتابه: الحركة الفمات. الإسلامية دراسة تحليلية تاريخية؛ وقد نقله عنه د. السيد محمود مهران في التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣٣١).

سأل عما لم يكن" <sup>(١)</sup>، وروي عن ابن مسعود أنه قال: "إياكم و رأييت رأييت فإنما هلك من كان من قبلكم بأ رأييت رأييت" <sup>(٢)</sup>.

• أن أنصار الرأي في غير العراق كربيعة بت أبي عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد بالحجاز، لم يشتغلوا بالفقه الفرضي، ولم يمارسوه كما مارسه أهل العراق، ولو كان وجوده متأثراً بنزعات مدرسة الرأي لالتزم له أهل الرأي حيثما وجدوا، ولكن ذلك لم يكن <sup>(٣)</sup>.

والحقيقة أن استبعاد أثر المدرسة الفقهية للرأي من التأثير في وجود الفقه الفرضي مجافٍ للحقيقة، فإن قواعد مدرسة الرأي تسمح بالفرض الفقهي؛ وأهم تلك القواعد: التوسع في التعليل، والقول بالمصالح، وأما الرأي المنقول ذمه عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، والمنقول عن غيرهما من السلف؛ فالمراد به الرأي المذموم الذي يؤخذ به في مقابلة النص، كما قرر ذلك ابن عبد البر <sup>(٤)</sup>، وابن القيم <sup>(٥)</sup>، وغيرهما <sup>(٦)</sup>.

#### ٤. العامل الشخصي.

من أسباب وجود الفقه الفرضي النزعات والميول الفكرية والشخصية للفقيه، والتكوين العلمي له؛ فقد يولع الفقيه بالفقه القياسي والتفريع العقلي على خلاف ما تقتضيه أصول مذهبه؛ فيتعامل مع التقديرات والفرضيات

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١٤٣/٢).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٥ - ٤٦).

(٣) انظر: الحركة الفقهية الإسلامية دراسة تحليلية تاريخية للدكتور محمد مصطفى إمامي؛ نقله عند د. السيد محمود مهران في التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣٣١ - ٢٢٣).

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٣٢) وما بعدها.

(٥) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٣) وما بعدها.

(٦) انظر: الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة (ص ١١٠).



مما يندر وجوده أو يستحيل بسبب ميوله الخاص ومواهبه الكامنة، من أدلة ذلك اعتناء بعض فقهاء الأثر بالفقه الفرضي مع تعارضه مع قواعد مدارسهم الأثرية التي تتوقف في الأغلب عند حدود التفقه بالكتاب والسنة، فدل ذلك على تأثير التكوين العلمي والميول الخاصة والنزعة الفكرية للفقيه على آرائه وقيامه بفرض المسائل وتقدير رأي لشرع فيها<sup>(١)</sup>.

## ٥. الحاجة للتمثيل للقاعدة الأصولية.

تحتاج القاعدة الأصولية عند تقريرها إلى التمثيل لها بمثال يوضحها، فالفقيه يبحث عن العلة فإذا وصل إليها أخذ يختبرها ويفرض الفروض، ويقدر وقائع لم تقع ليطبق عليها العلة التي وصل إليها<sup>(٢)</sup>، ولذلك فإننا نجد بعض العلماء يذكر مثلاً لمسألة أصولية ثم يقول بأن ذكر ذلك المثال لغرض التمثيل؛ ومثال ذلك أن الشنقيطي عندما تناول السبر والتقسيم وأثره في إبطال ما لا يصلح من الأوصاف؛ مثل لذلك بالتعليل لجريان الربا في البر، وتردد العلة بين كونها: الكيل، أو القوت، أو الادخار أو الطعم، وبعد أن أبطل ما لا يصلح للعلية؛ قال:؟؟ والقصد مطلق التمثيل، لا مناقشة الأمثلة؟؟، وقوله في مثال آخر:؟؟ وقصدنا التمثيل لا مناقشة الأمثلة؟<sup>(٣)</sup>.

فظهر أن الحاجة للتمثيل للقاعدة الأصولية يقتضي تقدير مسألة فقهية لتطبيق القاعدة عليها.

---

(١) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣٣)، مقولات في التجديد الفقهي (ص ٥٣).

(٢) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية (٣٧٢)، التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣١٦).

(٣) انظر: أضواء البيان (٢/ ٥٣١).

## ٦. الحاجة للحكم فيما بعد، والاستعداد للبلاء قبل نزوله.

وهذا السبب من أهم الأسباب التي أدت لوجود الفقه الفرضي؛ ولذلك اشتهر عن أئمة حنيفة في جوبه على من قال له: فلم تسألني عما لم يقع؟، قوله: "إننا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه" (١).

قال الحافظ ابن رجب: "وقد كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً يسألونه عن حكم حوادث قبل وقوعها، لكن للعمل بها عند وقوعها، كما قالوا له: إنا لا قو العدو غدا وليس معنا مدى، أفندبح بالقصب؟ وسألوه عن الأمراء الذين أخبر عنهم بعده، وعن طاعتهم وقتالهم، وسأله حذيفة عن الفتن وما يصنع فيها" (٢)، وروي الإمام مالك عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضئنا به عطشنا، أفنتوضأ به؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته" (٣)، ففي هذا الحديث إفادة النبي صلى الله عليه وسلم حكم ما يسأل عنه ولم يقع، لاحتمال وقوعه، وهو حل ميتة البحر.

وعقد الخطيب البغدادي باباً فيما تعلق به من أنكر المجادلة، وإبطاله. . . وفي آخر هذا الباب قال: "قلت: ومباح النظر والجدل فيما نزل من الحوادث وفيما لم ينزل، فإذا نزل عمل به. . ." (٤).

(١) تاريخ بغداد (١٣ / ٣٤٨).

(٢) جامع العلوم والحكم (١ / ٢٤٣).

(٣) انظر: الموطأ - كتاب الطهارة - باب الطهور للوضوء (ص ٢٢).

(٤) الفقيه والمتفقه (٢ / ١٠).

وقال ابن حجر: "فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في تفهم ذلك والوقوف على المراد به ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العلميات يتشغل بتصديقه واعتقاده حقيقته، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلاً وتركاً؛ فان وجد وقتاً زائداً على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعرف حكم ما سيقع على قصد العمل به أن لو وقع" (١)، وقال: "ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد" (٢).

ونتيجة لهذا السبب حفلت كتب الفقه بالكثير جداً من الفقه الفرضي؛ وقد أفاد منها العلماء في تنزيلها على الوقائع عند نزولها بالمكلفين والتخريج عليها في نظائرها التي توفر فيه شروط التخريج والإلحاق.

#### ٧. التدريب على الاستنباط.

يجوز للعالم أن يفرض وقوع المسائل إذا كان بقصد تفقيه وتعليم طلابه؛ وذلك لترسيخ القواعد وبناء الفروع عليها، وقد عقد الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" (٣) باباً مطولاً بعنوان (باب حمد السؤال والإلحاق في طلب العلم، وذم من منع)، وساق فيه الأدلة الكبيرة في مدح السؤال للتفقه والاستفادة، والازدياد من العلم والمعرفة، واستهل الباب بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "شفاء العي السؤال" (٤)، ثم اتبع ابن عبد البر الحديث السابق بقول عائشة رضي الله عنها: نعم النساء نساء الأنصار، لم

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٦٣).

(٢) فتح الباري (٢/ ٥٨٨).

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٨٧ - ٩٢).

(٤) وتام الحديث الذي رواه أبو داود في سننه بسنده إلى جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ فشجه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات. فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، فقال: " قتلوه قتلهم الله! ألا سألوا إذ لم يعلموا؟! فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن

يمنعهم الحياء أن يتفقهن في الدين، وفي لفظ: لم يمنعهن الحياء أن يسألن عن أمر دينهن<sup>(١)</sup> وقال ابن شهاب: العلم خزانة مفاتها المسألة<sup>(٢)</sup>.

ولأجل تلك الحاجة فقد استعمله العلماء مع من يرتادهم من تلاميذهم لاستشارة قرائحهم، وتدريبهم على مسالك النظر، وتعليمهم سبل الاجتهاد، وقد ذكر البيهقي أنه بلغه عن أبي عبد الله الحلبي أنه أباح ذلك للمتفقهة الذين غرض العالم من جوابهم تنبيههم وإرشادهم إلى طريق النظر والإرشاد، لا ليعملوا<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام أبو بكر البيهقي رحمه الله: "وعلى هذا الوجه وضع الفقهاء مسائل المجتهدين، وأجروا بأرائهم فيها لما في ذلك من إرشاد المتفقهة، وتنبيههم على كيفية الاجتهاد"<sup>(٤)</sup>.

## المطلب الثاني

### أنواع الفقه الفرضي

وفيه مسألتان:

#### المسألة الأولى: تقدير وقوع المسائل.

---

يتميم ويعصب على جرحه خرقه ثم مسح عليها، ويغسل سائر جسده". سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود- كتاب الطهارة باب المجدور يتمم- (٣٦٦/١).

(١) انظر: جامع بين العلم وفضله (٨٧/٢).

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٨٧/٢).

(٣) انظر: المدخل إلى السنن الكبرى (٢٢٦/١)، الآداب الشرعية (٥٤/٢).

(٤) انظر: المدخل إلى السنن الكبرى (٢٢٦/١).

## المسألة الثانية: الفتوى في مسائل لم تقع.

لقد ترتب على أسباب الفقه الفرضي التي تناولناها آنفاً وجود نوعين من الفقه الفرضي وهذا النوعان هما:

النوع الأول: قيام المجتهد الفقيه بتقدير وقوع مسائل استعداداً لوقوعها في المستقبل ولاحتمال الحاجة إلى الحكم فيما بعد، والنوع الثاني: قيام المفتي الفقيه بالإجابة على أسئلة المستفتين في مسائل لم تنزل، بالمستفتي ولكنه يريد معرفة حكمها إذا وقعت به.

وسوف نتناول هذين النوعين من خلال المسألتين التاليتين.

## المسألة الأولى: تقدير وقوع المسائل، وفيه فرعان:

### الفرع الأول: تقدير وقوع مسائل ممكنة.

من الوسائل التي انتهجها الفقهاء في الفقه الفرضي: تقدير وقوع مسائل يمكن وقوعها، وهذا النوع من الفقه تسامح أكثر العلماء في حكمة ونسبوه للجواز، ومنهم المقري، الذي نسب للمازري قوله: "تقدير خوارق العادات ليس من دأب الفقهاء - أي من عاداتهم - لما فيه تضييع الزمان بما لا يعني أو غيره، أما الكلام عن المحقق من ذلك فقد سألت الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اليوم الذي كسنة؛ أتجزئ فيه صلاة اليوم؟ فقال: لا، اقدروا له قدره. . . وقد نزل الشافعي اجتماع عيد وكسوف" (١).

---

(١) القواعد للمقري - القاعدة الثالثة للعشرين بعد المئتين (٢/ ٤٦٥ - ٤٦٦).

وقال ابن القيم في حكم جواب المفتي عن سؤال المستفتي عن مسألة لم تقع: "وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وغرض السائل الإحاطة بعلمها ليكون منها على بصيرة إذا وقعت استحباب له الجواب بما يعلم، لاسيما إن كان السائل يتفقه بذلك، ويعتبر نظائرها، ويفرع عليها فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الأولى" (١).

وأكثر مسائل الفقه الفرضي من هذا النوع، وقد حفلت به كتب الفقه الحنفي خاصة.

### الفرع الثاني: تقدير مسائل نادرة ومستحيلة.

من الوسائل التي استعملها الفقهاء عند تدوين الفقه: فرض مسائل يندر وقوعها؛ بل قد يستحيل، وهذا النوع من الفرض ذمه العلماء، يقول المقري: "قاعدة: يكره تكثير الفروض النادرة، والاشتغال عن حفظ نصوص الكتاب والسنة والتفقه فيهما بحفظ آراء الرجال والاستنباط منها والبناء عليها وتبديق المباحث وتقدير النوازل فالحكم مقدم، وما أضعف حجة من يرد القيامة وقد انفق عمراً طويلاً في العلم فيسأل عما علم من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يوجد عنده آثار من ذلك، بل يوجد من ضيع فرضاً كثيراً من فروض العين من العلم بإقباله علي حفظ فروع اللعان والمأذون وسائر الأبواب النادرة الوقوع وتتبع سائر كتب الفقه مقتصرًا من ذلك علي القيل والقال معرضاً عن الدليل والاستدلال، بل الواجب الاشتغال بحفظ الكتاب والسنة وفهمهما والتفقه فيهما والاعتناء بكل ما يتوقف عليه المقصود منهما، فإذا عرضت نازلة عرضها علي

---

(١) إعلام الموقعين (٤/١٧٠).

النصوص، فإن وجدها فيها فقد كفي أمرها، وإلا طلبها بالأصول المبنية هي عليها، فقد قيل: إن النازلة إذا نزلت أعين المفتي عليها" (١).

وقال في قاعدة قبل هذه القاعدة: "قاعدة: قال المازري: تقدير خوارق العادات ليس من دأب الفقهاء - أي من عاداتهم - لما فيه من تضييع الزمان بما لا يعني أو غيره" (٢).

ولعل معظم النهي الوارد في الفقه الفرضي - كما سيأتي في حكاية الخلاف في المسألة - يتجه لهذا النوع، قال ابن القيم في معرض كلامه عن جواب المفتي في مسألة لم تقع: "فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها" (٣)، وعندما شرح ابن حجر: "دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم". " قال: "وينبغي أن يكون محل الكراهة للعالم إذا شغله ذلك عما هو أعم (٤) منة، وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجرداً عما يندر ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله" (٥).

ومن هذا النوع المسائل التي فيها تعمق وتكلف وتعت، فقد نهي عنها، قال البغوي: "المسألة وجهان، أحدهما: ما كان علي وجه التبين والتعلم فيما يحتاج إليه من أمر الدين، فهو جائز مأمور به، . . . والوجه الآخر: ما كان علي وجه التكلف، فهو مكروه" (٦).

ولعل أكثر هذا النوع من الفقه الفرضي كان في القرن الثالث الهجري، قال الحجوي: "واعلم أن أهل المئة الثالثة قد أكثروا من فرض مسائل لا يتصور العقل السليم وقوعها، فأكثروا من التفريع - وهم أصحاب أبي حنيفة

(١) القواعد - القاعدة الرابعة والعشرين بعد المتين (٤٦٧/٢).

(٢) القواعد للمقري - القاعدة الثالثة والعشرين بعد المتين (٤٦٥/٢).

(٣) إعلام الموقعين (١٧٠/٤).

(٤) كذا في الفتح، ولعل الصواب: (اهم).

(٥) فتح الباري (٢٦٣/١٣).

(٦) شرح السنة للبغوي (٣١٠-٣١١). وانظر فتح الباري (٢٣٦/١٣).

والشافعي ومالك - وغالبهم أهل المئة الثالثة، فبسبب ذلك ضخم علم الفقه واستغرقت الفروع النادرة الوقت عن النظر في الأصول" (١).

### المسألة الثانية: الفتوي في مسائل لم تقع.

أدي اشتغال العلماء بأسئلة المستفتين والجواب عنها إلي وجود ثروة كبيرة من المسائل التي لم تقع بعد، ولكن منصب الإفتاء حتم علي المفتي التسامح في الجواب عنها، لاحتمال تعرض المستفتي لها مستقبلاً، وقد توفر - نتيجة لذلك - مادة علمية شكلت مع فرض وتقدير وقوع المسائل أساساً للفقه الفرضي.

وقد كانت الفتوي في مسائل لم تقع سابقة في وجودها علي فرض مسائل لم تقع، وكان ذلك قد بدأ في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، من أمثال قول الصحابة: "أنا لاقوا العدو غدًا وليس معنا مدي، أفندبح بالقصب؟"، وسؤالهم عن الأمراء الذين أخبر عنهم بعده، وعن طاعتهم وقتالهم، وسؤال حذيفة عن الفتن وما يصنع فيها" (٢)، وقول أحدهم لرسول الله صلي الله عليه وسلم: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ به؟ فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته" (٣)، وأورد الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه أن رجلاً قام إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أرايت لو كان علينا أمراء يسألونا الحق ويمنعونا حقنا، فنقاتلهم؟ فقام الأشعث بن قيس، فقال: تسأل رسول الله صلي الله عليه وسلم عن أمر لم يحدث بعد؟ فقال: لأسألنه حتي يمنعي، فقال: يا رسول الله أرايت لو كان علينا أمراء

(١) الفكر السامي (٢/٤٢٣) .

(٢) جامع العلوم والحكم (١/٢٤٣)

(٣) انظر: الموطأ - كتاب الطهارة - باب الطهور للوضوء (ص ٢٢) .



يسألونا الحق ويمنعونا، أنفأتلهم؟ قال: "لا عليكم ما حملتم وعليهم ما حملوا" <sup>(١)</sup> ، قال الخطيب: "وفي الآثار نظائر كثيرة لما ذكرناه" <sup>(٢)</sup> .

ثم تتابع الناس في هذا الباب ما بين مجيز ومجيب وممتنع ومانع للجواز، وقد ذكر الخطيب البغدادي طائفة من الآثار لكلا الطائفتين <sup>(٣)</sup> .

وبعد أن كثرت الأسئلة التي يظهر منها التكلف والتعمق والتعنت، والسؤال عن النوازل والأغلوطات - وهي صعاب المسائل وشدادها، أو دقيقتها، أو ما لا يحتاج إليه من كيف وكيف - <sup>(٤)</sup> وتشقيق المولدات، وحفظ المعضلات، شدد العلماء في هذا الباب وكرهوا كثرة التساؤلات، ومنهم من حرّمها <sup>(٥)</sup> .

قال الشاطبي - بعد أن ذكر بعض النقول من الكتاب والسنة وكلام السلف الصالح في ذم الإكثار من الأسئلة - : "والحاصل: أن كثرة السؤال ومتابعة المسائل بالأبحاث العقلية والاحتمالات النظرية مذموم، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعظوا في كثرة السؤال حتي امتنعوا منه، وكانوا يحبون أن يجيء الأعراب فيسألوه حتي يسمعون كلامه ويحفظوا منه العلم. . . " <sup>(٦)</sup> .

وسوف يأتي بعض كلام العلماء ما بين مجيز ومانع في المبحث التالي المتعلق بالخلاف في المسألة.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١٨/٢) .

(٢) الفقيه والمتفقه (١٩/٢) .

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (٣٥-١١/٢) .

(٤) وهذه تفسيرات الأوزاعي وعيسى بن يونس، والخطيب البغدادي، انظر: الفقيه والمتفقه (٢٠-٢١/٢) ، جامع بيان العلم وفضله (١٣٩/٢) ، حجة الله البالغة (٥٢٨-٥٢٩/١)

(٥) انظر: الفقيه والمتفقه (٢٠-٢١/٢) ، التمهيد لابن عبد البر ٢ (١/٢٨٩) ، جامع بيان العلم وفضله (١٣٩/٢) ، إعلام الموقعين (١/٥٥) ، (١٧٠/٤) ، فتح الباري (٢٦٣/١٣) ، حجة الله البالغة (٥٢٨-٥٢٩/١) .

(٦) الموافقات (٣١٧/٤) .

## المبحث الثالث

### أراء العلماء في الفقه الفرضي

وفية مطلبان:

#### المطلب الأول

#### تحقيق أقوال العلماء في المسألة

اختلف العلماء في جواز فرض المسائل والجواب عن أسئلة المستفتين فيما لم يقع علي ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز فرض المسائل، والفتوي فيما لم يقع، والقائل بهذا جمهور سلف هذه الأمة - عمر

بن الخطاب رضي الله عنه، وابنه عبد الله، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وأبي بن كعب، والشعبي، والشافعي

(١)، وأحمد بن حنبل (٢)، والشاطبي (٣)، وغيرهم (٤).

قال ابن الصلاح: " وإذا سأل العامي عن مسألة لم تقع لم تجب مجابته" (٥)، وقد اختلف في المراد بعدم

وجوب مجابته، فقائل بأنه مستحب غير واجب، وقائل بأنه مكروه، قال ابن حمدان: "إذا سأل عامي عن

(١) انظر: الأم (١٢٧/٥)، ونسب إليه في: المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص ٢١٠-٢١٤)، الأذاب الشرعية (٥٣/٢).

(٢) انظر: الأذاب الشرعية (٥٢/٢)، التحبير (٤١٠١/٨).

(٣) انظر: الموافقات (٣١٣/٤).

(٤) انظر: جامع بين العلم وفضله (١٣٩/٢ وما بعدها)، الفقيه والمتفقه (١١/٠٢ وما بعدها)، الجامع لأحكام القرآن (٢٣٣/٨)، الأذاب الشرعية (٥٦-٥٢/٢)، التحبير (٤١٠٠/٨)، شرح المحلى علي جمع الجوامع - مع حاشية البناني (٢٠٥/٢)، وحاشية العطار (٢٤٥/٢).

(٥) أدب المفتي والمستفتي (ص ١٠٩).

مسألة لم تقع لم تجب إجابته لكن تستحب، وقيل: يكره، لان بعض السلف كان لا يتكلم فيما لم يقع<sup>(١)</sup>، وقد حكى ابن القيم الكراهة قولاً في المسألة<sup>(٢)</sup>.

وسنذكر هنا طائفة من المأثور عن الصحابة وسلف الأمة في ذم السؤال عما لم يقع:

• فقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه خرج علي الناس فقال: "أخرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلاً"<sup>(٣)</sup>.

• عن ابن عمر، قال: "لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن"<sup>(٤)</sup>.

• وكان زيد بن ثابت إذا سئل عن الشيء، يقول: "كان هذا؟" فإن قالوا: لا، قال: "دعوه حتي يكون"<sup>(٥)</sup>.

• عن مسروق، قال: سألت أبي بن كعب عن شيء، فقال: أكان بعد؟، قلت: لا، قال: "فأجئنا-أي: ارجعنا- حتي يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا"<sup>(٦)</sup>.

• سئل عمار عن مسألة، فقال: "هل كان هذا بعد؟" قالوا: لا، قال: "فدعونا حتي يكون، فإذا كان تجشمناه لكم"<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر: صفة الفتوي (ص ٣٠).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١٧٠/٤)، وانظر كذلك: ذخري المحتي من أداب المفتي (ص ١١٧).

(٣) انظر: سنن الدرامي (٦٣/١)، الفقيه والمتفقه (١٢/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٤١/٢)، الموافقات (٣١٦/٤).

(٤) انظر: سنن الدرامي (٦٢/١)، الفقيه والمتفقه (١٢/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٤٣/٢)، الأداب الشرعية (٥٣/٢)، إعلام الموقعين (٥٥/١)، التحبير (٤١٠١/٨).

(٥) انظر: سنن الدرامي (٦٢/١)، الفقيه والمتفقه (١٣/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٤٣/٢-١٤٤).

(٦) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٥٨/٢)، الفقيه والمتفقه (١٤/٢)، الأداب الشرعية (٥٤/٢).

(٧) انظر: الفقيه والمتفقه (١٥/٢).

• عن موسى بن علي، أنه سأل ابن شهاب عن شيء، فقال ابن شهاب: "ما سمعت فيه بشيء وما نزل بنا"، فقلت: إنه قد نزل ببعض إخوانك، فقال: "ما سمعت فيه بشيء وما نزل بنا، وما أنا بقاتل فيه شيئاً" (١).

• وعن مالك بن أنس أنه قال: "أدركت هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه اليوم" يريد المسائل (٢).

• وعن الشعبي قال: "ما كلمة أبغض إلي من رأيت" (٣)، وقال: "أحفظ عني ثلاثاً لها شأن: إذا سألت عن مسألة فأجبت فيها، فلا تتبع مسألتك: رأيت، فإن الله يقول في كتابه: (أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ) حتي فرغ من الآية. . الأثر (٤).

فهذه بعض الآثار عن سلف الأمة في ذم السؤال عما لم يقع، ونظيره: فرض مسائل لم تقع بعد، والمأثور عن سلف الأمة كثير في هذا الباب، ويمكن مطالعته في مظانه من المصنفات (٥).

وقد اختلف في المراد بعدم الجواز، وهل هو الكراهة أم التحريم، فاعتبر بعضهم القول بعدم الجواز هو قول بالكراهة لا التحريم، ومنهم: البيهقي الذي عقد باباً قال فيه: "باب من كره المسألة عما لم يكن ولم ينزل به وحي. . . وجاء فيه: وقد كره بعض السلف للعوام المسألة عما لم يكن، ولم ينص به كتاب ولا سنة ولا إجماع،

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١٥/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٦٥/٢).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه (١٥/٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٤٣/٢)، الموافقات (٣١٦/٤).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (ص١٤٦)، الموافقات (ص٣١٧/٤).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (ص١٤٧)، الموافقات (ص٣١٧/٤).

(٥) ومنها: المدخل إلي السنن الكبرى للبيهقي (ص٢١٥ وما بعدها)، سنن الدرامي (٦٢/١-٦٥)، جامع بين العلم وفضله (١٣٩/٢) وما بعدها،

الفقيه والمتفقه (١١/٢) وما بعدها، الجامع لأحكام القرآن (٢٣٣/٨)، إعلام الموقعين (٥٥/١-٥٧)، الأداب الشرعية (٥٦-٥٢/٢)،

ولا أثر، ليعملوا عليه إذا وقع، وكرهوا للمسؤول الاجتهاد فيه قبل أن يقع، لان الاجتهاد إنما أبيح للضرورة، ولا ضرورة قبل الواقعة، فينظر اجتهادهم عند الواقعة، فلا يغنيهم ما مضى من الاجتهاد" (١).

ومن حمل القول بعدم الجواز علي الكراهة: ابن مفلح الذي عقد فصلا قال فيه: فصل في كراهة السؤال عن الغرائب وعما لا ينتفع ولا يعمل به وما لم يكن. . . ، ثم نقل عن الشافعي كراهة السؤال عن الشي قبل وقوعه (٢).

وحمل بعض العلماء القول بعدم الجواز علي التحريم، وهذا ما يدل عليه كلام ابن العربي عند تفسيره لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) [المائدة: ١٠١]، حيث قال: "اعتقد قوم من الغافلين (٣) تحريم أسئلة النوازل حتي تقع تعلقا بهذه الآية" (٤)، فنص علي ان القائلين بعدم جواز الكلام في المسائل قبل وقوعها يذهبون إلي التحريم.

القول الثاني: جواز فرض المسائل والجواب عن أسئلة السائل التي لم تقع، وقد نسبته الحجوي للجمهور (٥)، وذكره ابن القيم قولاً لبعض السلف (٦)، ونسبها بن رجب لفقهاء أهل الرأي (٧)، بل ذكر الشوكاني أنه من

(١) المدخل إلي السنن الكبرى للبيهقي.

(٢) انظر: الأداب الشرعية (٥٣-٥٢/٢).

(٣) تعقب القرطبي وصف ابن العربي المخالفين ب الغافلين، أنه قبيح فقال: "قوله: اعتقد قوم من الغافلين فيه قبح، وإنما كان الأولي به أن يقول: ذهب قوم إلي تحريم أسئلة النوازل، لكنه جري علي عادته، وإنما قلنا كان أولي به، لأنه قد كان قوم من السلف يكرهها". الجامع لأحكام القرآن (٢٣٣/٨).

(٤) احكام القرآن (٦٩٣/٢).

(٥) انظر: الفكر السامي (٤٢٠/٢).

(٦) انظر: إعلام الموقعين (١١٧٠/٤).

(٧) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٤٨/١).

الاجتهاد المندوب، فقد قال إن الاجتهاد علي ثلاثة أضرب وأن الثالث منها: ما يجتهد فيه العالم من غير النوازل يسبق إلي معرفة حكمه قبل نزوله <sup>(١)</sup>.

ومن قال بجوازه: المزي - تلميذ الشافعي - وقد نسب القول له بذلك: الخطيب البغدادي، ونقل عنه قوله: " يقال لمن أنكر السؤال في البحث عما لم يكن لم أنكرتم ذلك؟ فإن قالوا: لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره المسألة، لما كره من قيل: وكذلك كرهها بعد أن كانت ترفع إليه لما كره من افتراض الله الفرائض بمساءلته وثقلها علي أمته لرأفته بما وشفقته عليها، فقد ارتفع ذلك برفع رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> فلا فرض بعده يحدث أبدا وأن قالوا: لأن عمر انكر السؤال عما لم يكن، قيل: يحتمل إنكار ذلك علي وجه التعنت والمغالطة، لا علي التفقه، والفائدة. . . " <sup>(٣)</sup>

وكلام الجصاص <sup>(٤)</sup>، وابن العربي <sup>(٥)</sup>، يدل علي اختيارهما لهذا القول.

قال الجصاص: "وإنما أنكر هذا قوم حشو جهال <sup>(٦)</sup> قد حملوا أشياء من الاخبار لا علم لهم بمعانيها وأحكامها فعجزوا عن الكلام فيها واستنباط فقهها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم رب حامل فقه غير فقيه ورب

(١) انظر: إرشاد الفحول (ص ٢٥٣) .

(٢) الأولي التعبير بلفظ توفاه الله عز وجل أو بلفظ مات، لأن هذا لفظ القرآن، قال تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) وقال: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) ، وأما الرفع فكان في حق عيسى عليه السلام، قال تعالى: (بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ) .

(٣) الفقيه والمتفقه (٣٠/٢) .

(٤) انظر: أحكام القرآن (٦٠٧/٢) .

(٥) انظر: احكام القرآن (٦٩٣/٢) .

(٦) لا شك أن في هذه الكلمة تجاوز عظيم فإن القائل بذلك بعض الصحابة والسلف الصالح، ولكن يحمل كلام الجصاص علي أن المراد بهذه العبارة من منع فرض المسائل مطلقا، وهذا ما لم يقل به الصحابة وبقية المانعين كما سيأتي توجيه أقوالهم.

حامل فقهه إلي من هو أفقه منه، وهذه الطائفة المنكرة لذلك كمن قال تعالى (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) <sup>(١)</sup>

وقال ابن العربي: " اعتقد قوم من الغافلين تحريم أسئلة النوازل حتي تقع " <sup>(٢)</sup> ، فنسب المانع لفرض المسائل بالغفلة، فدل ذلك علي اختياره الجواز.

**القول الثالث: القول بالتفصيل، ثم اختلفوا في ذلك علي رأيين:**

**الرأي الأول:** أن المسائل التي يتم فيها الفرض أو السؤال، إن كانت بعيدة الوقوع أو مقدرة لم يستحب الكلام فيها، وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد جاز فيها، وهذا اختيار ابن القيم <sup>(٣)</sup>.

قال ابن القيم: "والحق التفصيل: فإن كان في المألة نص من كتاب الله أو سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم أو أثر عن الصحابة، لم يكره الكلام فيها، وإن لم يكن فيها نص ولا أثر، فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقدرة لا تقع، لم يستحب له الكلام فيها، وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وغرض السائل الإحاطة بعلمها ليكون منها علي بصيرة إذا وقعت، استحب له الجواب بما يعلم لا سيما إن كان السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظائرها ويفرع عليها، فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الأولي <sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٦٠٧/٢).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٦٩٣/٢).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (١٧٠/٤).

(٤) إعلام الموقعين (١٧٠/٤).

**الرأي الثاني:** أن فرض المسائل والجواب عن الأسئلة إن كان علي سبيل الاشتغال بحفظ العضلات والأغلوطنات، والتعنّت والتكلف لم يجز لا قليله ولا كثيره، وإن كان علي سبيل التعلم والتفقه ونفي الجهل جاز ذلك بل هو مأمور به. وهذا اختيار البغوي<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(٣)</sup>، والقرافي<sup>(٤)</sup>. قال ابن عبد البر: "وقد كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يكره كثرة المسائل ويعيبها والانفكاك عندي من هذا المعنى والانفصال من هذا السؤال والإدخال أن السؤال اليوم لا يخاف منه أن ينزل تحريم ولا تحليل من أجله فمن سأل مستفهما راغباً في العلم ونفي الجهل عن نفسه باحثاً عن معني يجب الوقوف في الديانة عليه فلا بأس به فشفاء العي السؤال ومن سأل معنّاً غير متفقه ولا متعلم فهذا لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره"<sup>(٥)</sup>. وقال القرافي: "وينبغي للمفتي: إذا جاءته فتيا في شأن رسول الله صلي الله عليه وسلم أو فيما يتعلق بالربوبية، يسأل عن العضلات ودقائق أصول الديانات، ومتشابه الآيات والأمور التي لا يخوض فيها إلا كبار العلماء، ويعلم أن الباعث له علي ذلك إنما هو الفراغ والفضول، والتصدي لما لا يصلح له: فلا يجيبه اصلاً، ويظهر له الإنكار علي مثل هذا، ويقول له: اشتغل بما يعنيك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملاتك، ولا تخض فيما عساه يهلكك لعدم استعدادك له. وإن كان الباعث له شبهة عرضت له: فينبغي أن يقبل عليه، ويتلطف به في إزالتها عنه، بما يصل إليه عقله، فهداية الخلق فرض علي من سئل"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح السنة (٣١٠/١)، وانظر كذلك: فتح الباري (٢٦٣/١٣).

(٢) انظر: التمهيد (٢٩٢/٢١)، جامع بيان العلم وفضله (١٣٩/٢).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٣٤/٨).

(٤) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (ص ٢٦٤).

(٥) التمهيد (٢٩٢/٢١).

(٦) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (ص ٢٦٤-٢٦٦).



## المطلب الثاني

### أدلة الأقوال والمناقشات والترجيح

وفيه مسألتان:

#### المسألة الأولى: أدلة الأقوال ومناقشتها

أولاً: أدلة القول الأول.

استدل أصحاب القول الأول - القائلين بعدم جواز فرض المسائل - بأدلة مختلفة، ومنها:

الدليل الاول: قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ)

{المائدة ١٠١}، فنهى سبحانه عن السؤال عن الأشياء - ومنها ما في المستقبل - فدل ذلك علي النهي عن فرض المسائل (١).

وقد رجح ابن المنير نزول هذه الآية في النهي عن كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن (٢).

وقد جاء في سبب نزول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم قام يوماً وهو يعرف في وجهة الغضب، فذكر الساعة وذكر قبلها أموراً عظماً، ثم قال: "من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه، فو الله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتك به ما دمت في مقامي هذا"، فأكثر الناس من البكاء حين سمعوا ذلك، وأكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول: "سلوني"، فقام إليه رجل فقال: أين أنا؟ فقال: في النار، فقام عبد الله بن حذافة السهمي، فقال من أبي؟ فقال: "أبوك حذافة"، فلما أكثر أن يقول: "سلوني"، برك عمر ابن الخطاب

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٩٩/٨)، أحكام القرآن للجصاص (٦٠٤/٢)، الأداب الشرعية (٥٣/٢)، التعبير (٤١٠٢/٨)،

التحرير والتنوير (٦٥/٤)، الفكر السامي (٤١٩/٢).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٨٢/٨).

علي ركبتيه فقال: يا رسول الله: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبيناً. قال: فسكت رسول الله صلي الله عليه وسلم حين قال عمر ذلك (١).

قال الشاطبي: "ظاهر هذا المساق يقتضي أنه إنما قال "سلوني" في معرض الغضب، تنكيلاً بهم في السؤال حتي يروا عاقبة ذلك، ولأجل ذلك ورد في الآية قوله: (إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ) [المائدة: ١٠١] (٢)

وقد نوقش الاستدلال بهذه الآية بما يأتي:

(١) أن السؤال المنهي عنه إنما كان فيما تقع المساءة في جوابه، ولا مساءة في جواب نوازل الوقت، فافترقا، ولذلك شرط سبحانه وتعالى للنهي شرطاً، وهو (إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤُكُمْ) فمفهومه: إن لم تكن مساءة في إبدائها فلا نهي (٣).

(٢) أن المسألة المنهي عنها ما كان من الأشياء التي أخفاها الله وهم غير محتاجين إليها، قال الجصاص: "ليس في الآية دلالة علي حظر المسألة عن أحكام الحوادث، لأنه إنما قصد بها إلي النهي عن المسألة عن أشياء أخفاها الله تعالى عنهم واستأثر بعلمها وهم غير محتاجين إليها بل عليهم فيها ضرر إن ابدلت لهم، كحقائق الأنساب، لأنه قال الولد للفراش، فلما سأل عبد الله بن حذافة عن حقيقة خلقه من ماء من هو دون ما حكم الله تعالى به من نسبته إلي الفراش نهاه الله عن ذلك، وكذلك الرجل

(١) اخرج الشيخان انظر: صحيح البخاري- مع فتح الباري- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف مالا يعنيه- ١٣- ٢٦٤/، صحيح مسلم- بشرح النووي- كتاب الفضائل، باب توقيه صلي الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه (٩٢/١٥). وانظر كذلك: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٠-٢٢٩/٨)، أحكام القرآن للجصاص (٦٠٤-٦٠٥)، التحرير والتنوير (٦٥/٤)، الموافقات للشاطبي (٣١٥/٤)، جامع العلوم والحكم (٢٣٩/١).

(٢) الموافقات (٣١٥/٤).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٦٩٣/٢)، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٣/٨)، فتح الباري (٢٦٦/١٣)، الفكر السامي (٤٢١/٢).

الذي قال أين أنا لم يكن به حاجة إلى كشف عيبه في كونه من أهل النار وكسؤال آيات الأنبياء وفي فحوي الآية دلالة علي أن الحظر تعلق بما وصفنا<sup>(١)</sup>.

(٣) أن السؤال المنهي عنه في الآية: سؤال السخرية والاستهزاء الذي كان يحصل من المنافقين، ويدل علي أين ناقتي؟ ذلك ما جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس قال: كان قوم - أي من المنافقين - يسألون رسول الله استهزاء، فيقول الرجل تضل ناقتي: أين ناقتي؟ ويقول الرجل: من أبي؟ ويقول المسافر: ماذا ألقى في سفري؟ فأنزل الله فيهم هذه الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلْكُمْ تَسْؤُكُمْ) [المائدة: ١٠١] <sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** ما ورد عن النبي صلي الله عليه وسلم من ذم السؤال عما لم يكن، ومن ذلك:

١. عن أبي هريرة، أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال: "دعوني ما تركتكم، فإنه إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم علي أنبيائهم، فما أمرتكم به من أمر فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فانتهوا" <sup>(٣)</sup>

٢. ما ورد في قصة اللعان عن سهل بن سعد الساعدي أن عويمراً العجلاني جاء إلي عاصم بن عدي الأنصاري فقال له: يا عاصم، أرايت رجلاً وجد امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك، فسأل عاصم رسول الله صلي الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلي الله

---

(١) انظر: أحكام القرآن (٦٠٦/٢) .

(٢) صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب التفسير، باب (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ) (٢٨٠/٨) ، وانظر: جامع الأصول (١٢٥/٢) . وانظر كذلك: جامع العلوم والحكم (٢٣٩/١) ، فتح الباري (٢٨٢/٨) ، التحرير والتنوير (٦٥/٤) .

(٣) صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول (٢٥١/١٣) ، صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر (٨٥/٩) ، الفقيه والمتفقه (١١/٢) .

عليه وسلم المسائل وعابها حتي كبر علي عاصم ما سمع من رسول الله صلي الله عليه وسلم. . .  
الحديث (١).

3. عن المغيرة بن شعبة قال: قال النبي صلي الله عليه وسلم "إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" (٢).

فقد دلت هذه الأحاديث علي النهي عن السؤال عما لم يكن وقد تعلق بها من منع من الكلام في الحوادث قبل نزولها (٣).

وقد نوقشت هذه الأدلة الصحيحة بمناقشات منها:

١. أن كراهية الرسول صلي الله عليه وسلم المسائل إنما كان ذلك إشفافاً علي أمته ورأفة بها، وتحنناً عليها، وتخوفاً أن يحرم الله عند سؤال سائل أمراً كان مباحاً قبل سؤاله عنه، فيكون السؤال سبباً في حظر ما كان للأمة منفعة في إباحته، وربما كان في المسألة تضيق وكان النبي صلي الله عليه وسلم يحب التيسير علي أمته وشواهد ذلك كثرة، فتدخل بذلك المشقة عليهم والإضرار بهم، ولهذا قال النبي صلي الله عليه وسلم: "إن الله تعالي فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم حرماً فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان رحمة لكم، فلا تبحثوا عنها" (٤)، وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: "إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً رجل سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته"

(١) صحيح البخاري- مع فتح الباري- كتاب الطلاق، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (٩/٤٤٦)، شرح النووي علي مسلم- كتاب اللعان (١٠١/١٠)، الفقيه والمتفقه (١١/٢).

(٢) صحيح البخاري- مع فتح الباري- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال. . . (١٣/٢٦٤)، صحيح مسلم- بشرح النووي- كتاب الأفضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة. . . (١٢/١٠-١٢)، جامع الأصول لابن الأثير (١١/٧٢٢).  
(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (١٦/٢).

(٤) انظر: سنن البيهقي (١٠/١٢)، سنن الدار قطني (٤/١٨٣-١٨٤)، وقد حسن النووي هذا الحديث في الأربعين النووية، انظرها مع شرحها: جامع العلوم والحكم، وانظر الفقيه والمتفقه (١٦/٢).

(١) ، وهذا المعنى قد ارتفع بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستقرت أحكام الشريعة، فلا حَاطِر ولا مَبِيح بعده (٢) .

قال ابن عبد البر: " وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره كثرة المسائل ويعيبها، والانفكاك عندي من هذا المعنى والانفصال من هذا السؤال والإدخال أن السؤال اليوم لا يخاف منه أن ينزل تحريم ولا تحليل من أجله فمن سأل مستفهما راغبا في العلم ونفي الجهل عن نفسه باحثا عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه فلا بأس فشفاء العي السؤال ومن سأل معنتا غير متفقه ولا متعلم فهذا لا يحل قليل سؤاله ولا كثيرة" (٣) .

٢ . أن سبب النهي عن السؤال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم عدم الحاجة للسؤال لأن النبي صلى الله عليه وسلم سيبيته لهم ابتداء من غير سؤال، قال ابن رجب بعد ذكر السبب السابق: " ولكن ليس هذا وحده هو سبب كراهة المسائل، بل له سبب آخر، وهو الذي أشار إليه ابن عباس في كلامه الذي ذكرنا بقوله: " ولكن انتظروا، فإذا نزل القرآن، فإنكم لا تسألون عن شيء الا وجدتم تبيانه"، ومعنى هذا: أن جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم لا بد أن يبينه الله في كتابه العزيز، ويبلغ ذلك رسوله عنه، فلا حاجة بعد هذا لأحد في السؤال، فإن الله تعالى أعلم بمصالح عباده منهم، فما كان فيه هدايتهم ونفعهم، فإن الله لا بد أن يبينه لهم ابتداء من غير سؤال، كما قال: (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا) [النساء: ١٧٦]، وحيث فلا حاجة إلى السؤال عن شيء، ولا سيما قبل وقوعه والحاجة إليه، وإنما الحاجة المهمة إلى فهم ما أخبر الله به ورسوله، ثم اتباع ذلك

---

(١) انظر: صحيح البخاري- مع فتح الباري- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال (٢٦٤/١٣) ، صحيح مسلم بشرح بشرح النووي- كتاب الفضائل، باب توقيه صلى الله عليه وسلم (٩٠/١٤) ، الفقيه والمتفقه (١٦/٢) .  
(٢) انظر: الفيه والمتفقه (١٦/٢-١٧) ، جامع العلوم والحكم (٤٣/١) ، شرح النووي علي مسلم (٨٩/١٥) ، فتح الباري (٤٤٩/٩) ، (٤٠٧/١٠) ، (٢٦٦/١٣) ، الفكر السامي (٤٢٢/٢) .  
(٣) التمهيد (٢٩٢/٢١) .

والعمل به، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسائل، فيحيل علي القرآن، كما سأل عمر عن الكلالة، فقال: "يكفيك أية الصيف" (١) (٢).

٣. أن المراد: كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة، قال العلماء: "أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين وقد وقع كراهة فيها"، وليس هو المراد في كراهة المسائل وعيبتها، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأحكام الواقعة فيجبهم ولا يكرهها، وقد كان سؤال عاصم في قضية اللعان عن قصة لم تقع بعد ولم يحتج إليها، وفيها شناعة علي المسلمين والمسلمات، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم علي الكلام في أغراض المسلمين وفي الإسلام ولذلك كرهها النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره النووي (٣).

(٤). أن المراد بكثرة السؤال المنهي عنه في حديث "وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" التكثر في السؤال من المسائل الفقهية تنطعاً وتكلفاً فيما لم ينزل، والأغلوطات وتشقيق المولدات وسؤال التعنت، وقد كان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف، ويقولون: إذا نزلت النازلة وفق المسؤول لها، وهذا قول أكثر العلماء كما قال ابن عبد البر (٤)، والقرطبي (٥).

قال البغوي: "المسألة وجهان، أحدهما: ما كان علي وجه التبين والتعلم فيما يحتاج إليه من أمر الدين، فهو جائز مأمور به، . .

(١) المراد بقوله: أية الصيف، أي أنها نزلت في الصيف وهي التي نزلت في آخر النساء، قوله تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)، والحديث في: صحيح مسلم - بشرح النووي - كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة (٤٨/١١)، وسنن ابن ماجه - كتاب الفرائض، باب الكلالة (٢٨٨/٤)،

(٢) جامع العلوم والحكم (٢٤٣/١ - ٢٤٤).

(٣) انظر: شرح النووي علي مسلم - كتاب اللعان (١٠٢/١٠)، وانظر كذلك: فتح الباري (٤٤٩/٩ - ٤٥٠).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٨٩/٢١)، فتح الباري (٣٣٩/٣)، (٣٤٢)، (٢٦٠/١٣)، (٢٦٥).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٢/٨)، وانظر: فتح الباري (٢٧٠/١٣).

والوجه الآخر: ما كان علي وجه التكلف، فهو مكروه" (١).

٥. أنه قد يكون المراد بكثرة السؤال هو: سؤال المال والحوائج والإلحاح فيه علي المخلوقات إلحاحاً واستكثاراً، ويدل علي ذلك العطف عليه بقوله: وإضاعة المال، وبما رواه المغيرة بن شعبه وعمار بن ياسر عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: " إن الله كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال ومنع وهات ووأد البنات وعقوق الأمهات" قالوا: فقوله: ومنع وهات، هو من باب السؤال والمنع في المال لا في العلم، قالوا فكذلك نهي عن كثرة السؤال (٢).

وقد نقل ابن عبد البر عن الإمام مالك قوله: " أما نهي رسول الله عن كثرة السؤال فلا أدري أهو الذي أنهاكم عنه من كثرة المسائل فقد كره رسول الله صلي الله عليه وسلم المسائل وعابها أم هو مسألة الناس" (٣). وفي سماع أشهب: سئل مالك عن قول رسول الله صلي الله عليه وسلم: "أنهاكم عن قيل وقال وكثرة السؤال" فقال: أما كثرة السؤال، فلا أدري أهو ما أنتم فيه مما أنهاكم عنه من كثرة السؤال، فقد كره رسول الله صلي الله عليه وسلم المسائل وعابها، وقال الله عز وجل: (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ) ، فلا أدري أهو هذا، أم السؤال في مسألة الناس في الاستعطاء (٤).

---

(١) شرح السنة للبغوي (٣١٠/١-٣١١). وانظر فتح الباري (٢٦٣/١٣).

(٢) انظر: التمهيد (٢٩١/٢١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٢/٨).

(٣) التمهيد (٢٩٠/٢١).

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١٤٠/٢-١٤١)، إعلام الموقعين (٥٦/١).

٦. أن المراد بكثرة السؤال: أن يكثّر من السؤال عما لا يعينه من أحوال الناس، وأحداث الزمان أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله بحيث يؤدي ذلك إلى كشف عوراتهم، والاطلاع على مساوئهم، فإن ذلك مما يكره المسؤول غالباً<sup>(١)</sup>.

٧. أن المراد بالكراهة في حديث النهي عن كثرة السؤال: كراهة السؤال عن المسائل إذا كان ذلك على سبيل الإكثار في السؤال، وليس المراد السؤال عما لم يقع، قال ابن عبد البر: "الظاهر في لفظ هذا الحديث كراهة السؤال عن المسائل إذا كان ذلك على الإكثار لا على الحاجة عند نزول النازلة لأن السؤال في مسألة الناس إذا لم يجز فليس ينهى عن كثرته دون قلته بل الآثار في ذلك آثار عموم لا تفرق بين القلة والكثرة لمن كره له ذلك"<sup>(٢)</sup>.

هذه الاحتمالات التي حمل عليها النهي عن السؤال عما لم يقع، وقد قال القرطبي - بعد أن ذكر الاحتمالات التي حمل عليها النهي عن كثرة السؤال الوارد في حديث المغيرة بن شعبة: - "قلت: والوجه حمل الحديث على عمومته، فيتناول جميع تلك الوجوه كلها"<sup>(٣)</sup>.

**الدليل الثالث:** عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما سألوه إلا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض، كلهن في القرآن، منهن (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٦٤/٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٢/٨)، فتح الباري (٤٠٧/١٠).

(٢) التمهيد (٢٩٠/٢١).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٦٤/٥)، وانظر كذلك: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٣/٨).



الحَرَامِ [البقرة: ٢١٧]، (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [البقرة: ٢٢٢]، وشبهه، ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم (١).

قال ابن عبد البر: " ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة إلا ثلاث " (٢).

ويمكن مناقشة هذا الأثر من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عدم التسليم بأن الصحابة لم يكونوا يسألون عن الوقائع قبل وقوعها، بل قد كان صحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحياناً يسألونه عن حكم حوادث قبل وقوعها، لكن للعمل بها عند وقوعها، كما قالوا له: إنا لاقوا العدو غداً، وليس معنا مدى، أنذبح بالقصب؟ وسألوه عن الأمراء الذين أخبر عنهم بعده، وعن طاعتهم وقتالهم، وسأله حذيفة عن الفتن، وما يصنع فيها (٣).

الوجه الثاني: أن المراد بهذا الأثر المسائل التي سأها الصحابة مما ورد ذكره في القرآن، وليس الغرض حصر جميع المسائل التي سأها الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فقد سأله عن مسائل كثيرة جداً، قال ابن القيم: (قلت: ومراد ابن عباس بقوله: ما سأله إلا عن ثلاث عشرة مسألة؛ المسائل التي حكاها الله في القرآن عنهم، وإلا فالمسائل التي سأله عنها وبين لهم أحكامه بالسنة لا تكاد تحصى، ولكن إنما كانوا يسألونه عما ينفعهم من الوقائع، ولم يكونوا يسألونه عن المقدرات والأغلوطات وعضل المسائل، ولم يكونوا يشتغلون بتفريغ المسائل وتوليدها؛ بل كانت همهم مقصورة على تنفيذ ما أمرهم به، فإذا وقع بهم أمر سأله عنه فأجابهم، وقد قال

(١) انظر: مسند الدرامي (٢٤٤/١)، جامع بيان العلم وفضله (١٤١/٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٣٤/٨)، الأداب الشرعية

(٢/٥٣)، إعلام الموقعين (٥٦/١)، جامع العلوم والحكم (٢٤٢/١-٢٤٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١٤١/٢-١٤٢).

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٤٣/١).

تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ (١٠١) قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ (١٠٢)) [المائدة: ١٠١-١٠٢]<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: أن هذا الأثر معارض بما يدل على جواز السؤال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من لدن أهل البوادي والأعراب فعن أنس بن مالك قال: (نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع...) <sup>(٢)</sup>، فلو كان السؤال ممنوعاً لمنعه منه الجميع<sup>(٣)</sup>.

الدليل الرابع: الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في ذم السؤال عما لم يقع، وفرض المسائل فيه، وتلك الآثار تفيد بجملتها النهي عن الكلام حول ما لم يكن، ويعضد بعضها بعضاً، وإن كانت بعض أفرادها لا تخلو من مقال من جهة السند، وقد سبق ذكر بعض منها عند تحرير القول الأول في المسألة وذكر بعض القائلين به.

وقد نوقشت تلك الآثار بمناقشات تفصيلية وإجمالية، وأنا أجملها فيما يأتي طلباً للاختصار:

فأما ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه خرج على الناس فقال: (أخرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلاً).

(٢) إعلام الموقعين (٥٦/١-٥٧).

(٣) انظر: صحيح مسلم مع شرحه للنووي، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام (١٥٠/١)، وانظر كذلك: جامع العلوم والحكم (٢٤٢/١).

(٤) انظر: فتح الباري (٢٦٦/١٣).

وما روي عن ابنه من قوله: (لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن).

فيحتمل أن يكون قصد به السؤال على سبيل التعنت والمغالطة، لا على سبيل التفقه وابتغاء الفائدة، وهذا ضرب صبيغ بن عسل ونفاه، وحرمة رزقه وعطاءه، لما سأل عن حروف من مشكل القرآن، فخشي عمر أن يكون قصد بمسألته ضعفاء المسلمين في العلم، ليوقع في قلوبهم التشكيك والتضليل بتحريف القرآن عن نهج التنزيل، وصرفه عن صواب القول فيه إلى فاسد التأويل، ومثل هذا قد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عنه والذم لفاعله فقد ورد النهي عن الأغلوطات؛ قال الأوزاعي: شداد المسائل، وقيل دقيقتها، وقيل ما لا يحتاج إليه من كيف وكيف<sup>(١)</sup>.

ثم إنه معارض بما روي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وغيرهما من الصحابة أنهم تكملوا في أحكام الحوادث قبل نزولها، وتناظروا في علم الفرائض والموارث، وتبعهم على هذه السبيل التابعون، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار، فكان ذلك إجماعاً منهم على أنه جائز غير مكروه ومباح غير محظور<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ورد عن زيد بن ثابت إذا سئل عن شيء، يقول: (كان هذا؟) فإن قالوا: لا، قال: (دعوه حتى يكون).

وعن مسروق، قال: سألت أبي بن كعب عن شيء، فقال: أكان بعد؟ قلت: لا، قال: (فأجئنا -أي: أرحنا- حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا).

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/١٩-٢١).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/٢٢).

وما نقل عمار بن ياسر رضي الله عنه عندما سئل عن مسألة، فقال: (هل كان هذا بعد؟) قالوا: لا، قال: (فدعونا حتى يكون، فإذا كان تجشمناه لكم)، فإن هذه الآثار محمولة على أنهم توقوا القول برأيهم خوفا من الزلل، وهيبة لما في الاجتهاد من الخطر، ورأوا أن لهم عن ذلك مندوحة فيما لم يحدث من النوازل، وأن كلامهم فيها إذا حدثت تدعوا إليه الحاجة، فيوفق الله في تلك الحال من قصد إصابة الحق، وقد روي عن معاذ بن جبل أنه قال: (أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم ها هنا وها هنا، فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد، أو قال وفق" وهذا فعل أهل الورع والمشفقين على دينهم، ولأجل ما ذكرناه كان خلق من الصحابة والتابعين إذا سئل أحدهم عن حكم حادثة حاد عن الجواب وأحال على غيره، وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: (أدركت مئة وعشرين من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول" ونحو ذلك من الآثار التي نقلت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعيهم من تهيب الفتوى<sup>(١)</sup>.

وأما ما ورد عن موسى بن علي، أنه سأل ابن شهاب عن شيء، فقال ابن شهاب: (ما سمعت فيه شيء وما نزل بنا)، فقلت: إنه قد نزل ببعض إخوانك، فقال: (ما سمعت فيه شيء وما نزل بنا، وما أنا بقائل فيه شيئا).

وعن الشعبي قوله: (ما كلمة أبغض إلي من رأيت)، وقال: (احفظ عني ثلاثاً لها شأن: إذا سألت عن مسألة فأجبت فيها؛ فلا تتبع مسألتك: رأيت؛ فإن الله يقول في كتابه (أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ) حتى فرغ من الآية... الأثر.

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢٢/٢-٢٤)، جامع بيان العلم وفضله (١٤٢/٢).

فبالإضافة إلى أن قولهما ليس مما يحتج به؛ فإن إمساكهما كان من قبيل هيبة التوسع في الفتيا كما سبق في كلامنا عن إمساك الصحابة رضي الله عنهم خوف الزلل وهيبة لخطر الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقد تأول الشعبي السؤال بأرأيت بأنه بسبب اتباع الهوى ولذلك استدل بالآية.

ومثله ما ورد عن مالك بن أنس أنه قال: (أدركت هذه البلدة وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه اليوم) يريد المسائل.

فذلك خوف الزلل في الرأي، فقد رأى هؤلاء الأئمة -ومنهم مالك- أن الناس يقتدون بهم ويقلدونهم أمر دينهم، ويحتجون بأقوالهم، فإذا علم الواحد منهم أن جوابه ينفذ فيما سئل عنه بالتحليل أو التحريم، حمل نفسه في المسألة التي سئل عنها من شدة معالجتها والاستقصاء في إدراك حقيقتها على ما كان؛ غير خائف منه لو قصر فيه قبل نزولها والسؤال عنها، ومن قلد أمر الدين واستفتي من المجتهدين، فخطر الله عظيم، وهو الذي تخوفه رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمته<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: أدلة القول الثاني.

استدل أصحاب القول الثاني -القائلين بجواز فرض المسائل قبل وقوعها والجواب عن الأسئلة في النوازل التي لم تلم بالمجتهد- بأدلة منها:

---

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/٢٥).

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/٢٥).

الدليل الأول: الوقائع المنقولة عن الصحابة التي سألوها النبي صلى الله عليه وسلم في شأن مسائل لم تقع؛ ومن ذلك:

١- حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلي فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال أسلمت لله أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تقتله... إلى أن قال: فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال)<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: (واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها... وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم)<sup>(٢)</sup>.

٢- عن ابن عباس رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية بن جندب الأسلمي وبعث معه بثمان عشرة بدنة؛ فقال: أرأيت إن عطب على منها شيء؟ قال: (تنحرها ثم تصبغ نعلها في دمها ثم اضربها على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أصحابك، أو قال: من أهل رفقك)<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري - مع فتح الباري -، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا) (١٨٧/١٢)، صحيح مسلم - مع شرح النووي -، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله (٨٤/٢).  
(٢) فتح الباري (١٩٠/١٢)، وانظر: الفكر السامي (٤٢٠/٢-٤٢١).  
(٣) انظر: موطأ الإمام مالك، كتاب الحج، باب العمل مع الهدى إذا عطب أو ضل (٣٨٠/١)، سنن أبي داود - مع عون المعبود - كتاب المناسك، باب الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ (١٢٥/٥)، سنن الدرامي (٩٠/٢).

٣- عن رافع بن خديج قال: قلت يا رسول الله: إنا لاقو العدو غدأً، وليست معنا مدى؟ قال صلى الله عليه وسلم: (أعجل -أو: أرن<sup>(١)</sup>) - ما أهر الدم، وذكر اسم الله فكل؛ ليس السن والظفر، وسأحدثك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة) وفي لفظ: (قلنا يا رسول الله إنا لاقو العدو غدأً وليس معنا مدى فنذكي بالليط<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>، قال الخطيب: (فلم يعب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسألة رافع عما لم ينزل به، لأنه قال: غدأً، ولم يقل له: لم سألت عن شيء لم يكن بعد)<sup>(٤)</sup>

٤- عن يزيد بن سلمة، عن أبيه، أن رجلاً، قام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أرايت لو كان علينا أمراء يسألونا الحق ويمنعونا حقنا، فنقاتلهم، فقام الأشعث بن قيس، فقال: تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر لم يحدث بعد؟ فقال: لأسأله حتى يمنعني، فقال: يا رسول الله أرايت لو كان علينا أمراء يسألونا الحق ويمنعونا، أنقاتلهم؟ قال: (لا عليكم ما حملتم وعليهم ما حملوا)<sup>(٥)</sup>، قال الخطيب: (فلم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرجل من مسأله، ولا أنكرها عليه، بل أجابها عنها من غير كراهية)<sup>(٦)</sup>.

---

(٤) أي: أهلكها دجماً، أو خف يدك واعجل لفلان تخنقها؛ فإن الذابح إذا كان بغير الحديد احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في إمرار تلك الآلة وغلايتان على الخلقوم والأوداج كلها قبل أن تملك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل قطع مذابحها، ذكره ابن حجر انظر: فتح الباري (٦٣٩/٩).

(٥) الليط: بلام مكسورة ثم ياء مثناة ساكنة ثم طاء مهملة: قشور القصب، انظر: شرح النووي على مسلم (١٠٨/١٣).

(٦) انظر هذا الحديث في: صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب الذبائح والصيد، باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش... (٦٣٨/٩)، صحيح مسلم مع شرح النووي - كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكا ما أهر الدم... (١٠٤/١٣ - ١٠٧).

(٧) الفقيه والمتفقه (١٨/٢).

(٨) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤٢/١)، سنن البيهقي (١٥٨/٨)، الفقيه والمتفقه (١٨/٢).

(٩) الفقيه والمتفقه (١٩/٢).

٥- وغير ذلك من الأحاديث التي سأل الصحابة رسول الله عنها في وقائع لم تقع بعد، قال الجصاص: (فأما السؤال عن أحكام غير منصوطة فلم يدخل في حظر الآية، والدليل عليه: أن ناجية بن جندب لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معه البدن لينحرها بمكة، قال: كيف أصنع بما عطب منها؟ فقال: انحرها واصبغ نعلها بدمها، واضرب بها صفحتها، وخل بينها وبين الناس، ولا تأكل أنت ولا أحد من أهل رفقتك شيئاً، ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم سؤاله، وفي حديث رافع بن خديج أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم أنا لاقو العدو غدأ، وليس معنا مدى، فلم ينكره عليه، وفي حديث يعلى بن أمية في الرجل الذي سأله عما يصنع في عمرته، فلم ينكره عليه، وأحاديث كثيرة في سؤال قوم سألوه عن أحكام شرائع الدين فيما ليس بمنصوص عليه غير محظور على أحد، وروى شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل، قال: قلت: يا رسول الله، إني أريد أن أسألك عن أمرٍ ومعني مكان هذه الآية: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ)، فقال: ما هو؟ قلت: العمل الذي يدخلني الجنة، قال: (قد سألت عظيماً، وإنه ليسير: شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان) فلم يمنعه السؤال ولم ينكره<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثاني:** ما اشتهر عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار على جواز الكلام على أحكام الحوادث قبل وقوعها، فقد كان الصحابة يجتمعون ويتذكرون حوادث المسائل في الأحكام، وتابعهم بعد ذلك التابعون، وجرى عليه عمل الفقهاء، ويدل على ذلك المصنفات التي حفلت بذلك الفقه، بل حكي الخطيب البغدادي الإجماع على ذلك؛ فقال: (وقد روي عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وغيرهما من الصحابة

(٣) أحكام القرآن (٢/ ٦٠٦).



أنهم تكملوا في أحكام الحوادث قبل نزولها، وتناظروا في علم الفرائض والمواثيق، وتبعهم على هذه السبيل التابعون، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار، فكان ذلك إجماعاً منهم على أنه جائز غير مكروه ومباح غير محظور<sup>(١)</sup>.

وقال الجصاص: (وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتمعون في المسجد يتذكرون حوادث المسائل في الأحكام، وعلى هذا المنهاج جرى أمر التابعين ومن بعدهم من الفقهاء إلى يومنا هذا)<sup>(٢)</sup>

وقد روي عن علي بن أبي طالب قوله: (ألا رجل يسأل فينتفع وينفع جلساءه)، وعن أبي الطفيل قال: شهدت علياً رضي الله عنه وهو يخطب، ويقول: (سلوني؛ فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل نزلت أم بجبل، فقام ابن الكواء وأنا بينه وبين علي فقال: ما الذاريات ذرواً فالحاملات وقرأً فالجاريات يسراً فالملقسات أمراً؟ فقال: ويلك سل تفقهاً ولا تسل تعتاً)<sup>(٣)</sup>، وروي عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد، في الرجل يخير امرأته، فقال عمر، وابن مسعود: إن اختارت زوجها، فلا شيء، وإن اختارت نفسها، فواحدة يملك الرجعة، وقال علي: إن اختارت زوجها، فواحدة يملك الرجعة، وإن اختارت نفسها فواحدة بائن، وقال زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها فثلاث، وإن اختارت زوجها، فواحدة بائن، وأجابوا جميعاً في أمرين، أحدهما لم يكن، ولو كان الجواب فيما لم يكن مكروهاً لما أجابوا إلا فيما كان، ولسكتوا عما لم يكن، وعن زيد أنه قال لعلي في المكاتب: أكنت راجمة لو نا؟ قال: لا، قال: أفكنت تقبل شهادته لو شهد؟ قال: لا، فقد سأله زيد وأجابه علي فيما لم

---

(٤) الفقيه والمتفقه (٢٢/٢).

(١) أحكام القرآن للجصاص (٦٠٧/٢).

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١١٤/١)، الفقيه والمتفقه (٣٠/٢).

يكن على التفقه والتفطن، وعن ابن مسعود في مساءلته عبدة السلماني: أرأيت، أرأيت، وقد روي قول عمر لابن عباس: سلني، وقول علي: سلوني، وقول أبي الدرداء: ذاكروا هذه المسائل، ولو كان هذا السؤال لا يجوز إلا عما كان؛ لما تعرض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جواباً لا يجوز أبداً<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث:** أن طائفة من قواعد الشرع تؤيد القول بالجواز، وذلك لقيامها على الفرض المستقبلي، فهي نظيرة الفقه الفرضي؛ ومنها: سد الذرائع، والتقديرات الشرعية، واعتبار المآلات، وقاعدة التقدير والانعطاف (فقه المترقبات)، وقد اعتمدت المذاهب الفقهية هذه القواعد —أو بعضها— أصولاً لها.

**الدليل الرابع:** أن الحاجة داعية لذلك استعداداً لنزول الوقائع بالناس<sup>(٢)</sup>

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/٣٠-٣١)، وقد نقله من كلام للمزني تلميذ الشافعي.

(١) وللمزني —في هذا السياق— كلام نفيس نقله عنه الخطيب البغدادي أسوقه هنا بطوله لنفاسته؛ فكان مما قال: (يقال امن أنكر السؤال في البحث عما لم يكن: لم أنكرتم ذلك؟ فإن قالوا: لأن رسول الله كره المسألة... إلى أن قال: ويقال له: أليس على كل مسلم أن يطلب الفرائض في الطهارة والصلاة والزكاة والصيام، ونحو ذلك من الكتاب والسنة، قبل أن ينزل ذلك وهو دين؟ فإذا قال: نعم، قيل: فكيف يجوز طلب ذلك في بعض الدين، والجواب فيه، ولا يجوز في بعض، وكل ذلك دين؟ ويقال له: هل تخلو المسألة التي أنكرتم جوابها، قبل أن تكون من أن يكون لها حكم خفي، حتى لا يوصل إليه إلا بالنظر والاستنباط، أو لا يكون لها حكم لا يوصل إليه بالمناظرة والاستنباط، فالتقدم بكشف الخفي، ومعرفة وإعداده المسألة قبل نزولها أولى، فإذا نزلت كان حكمها معروفاً فوصل بذلك الحق إلى أهله، ومنع به الظالم من ظلمه، وكان خيراً أو أفضل من أن يتوقفوا إلى أن يصح النظر في المسألة عند المناظرة، وقد يبطئ ذلك ويكون في التوقف ضرر بمنع الخصم من حقه، والفرج من حله، وترك الظالم على ظلمه وشبهوا أو بعضهم النازلة فيما بلغني إذا كانت بالضرورة، والجواب فيها بأكل الميتة، فأحلوا الجواب في النازلة، كما أحلوا الميتة بالضرورة، فيقال لهم: أفترعمون أن الذي ذكرنا روايتكم عنهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما أجابوا فيه مما لم يكن وتعرضهم جواب ما لم يسألوا عنه قد صاروا بذلك في معنى من أكل الميتة على غير ضرورة؟ ويقال لهم: ما يشبه خوف المرء على نفسه الموت، فأمر بإحيائها من أكل الميتة من المجيب، إلا مما حل لصاحب المسألة، ولو كان هذا التشبيه لكان إذا حل برجل ضرورة حل لغيره أكل الميتة، كما إذا حلت برجل مسألة، حل لغيره جواب المسألة، وكان أولى التشبيهين، إن جاز أن يقس على الميتة أن يكون الجاهل المنزل به المسألة أحق بالجواب الذي يدفع به عن نفسه مكروه المسألة، كما كان بضرورة المضرور تحل له الميتة، يدفع بها عن نفسه مكروه الضرورة، قال المزني: وإن قالوا أو بعضهم: إنما زعمنا أن المسألة إذا نزلت فستل عنها العالم كان كالمضطر، فعليه أن يجيب كما كان على المضطر أن يأكل الميتة، قيل لهم: فروايتكم عن عشرين ومئة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئلوا رد المسألة هذا إلى هذا حتى تدور المسألة فترجع إلى الأول توجب في قولكم أنهم تركوا ما فرض الله عليهم، لأن على المضطر فرضاً أن يجيب نفسه بالميتة، ولا يقتله بترك أكل الميتة، قد ترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فرض الله عليهم في معنى قولكم، ويقال لهم: أليس إنما يجب عليهم جواب المنزل به ليدفع به جهله، وليعلم بالجواب ما حرم عليه وحل له؟ فإذا قال: نعم، قيل له: فقد رجعت

### ثالثاً: أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث -القائلين بالتفصيل بين ما يمكن وقوعه وما لا يمكن، أو بين سؤال التكلف والتعنت، وسؤال الاستفادة والحاجة، وهما رأيان كما سبق- بأدلة القولين الأول والثاني، فمن منع فرض المسائل فيما لا يمكن تحقيقه ووقوعه، أو في مسائل وأسئلة التكلف والتعنت؛ استدل بأدلة القول الأول المانع من جواز فرض المسائل إيقاعاً واجتهاداً، أو جواباً عن فتاوى المستفتين، واستدلوا بأدلة القول الثاني القائل بجواز

المسألة إلى أن الضرورة بغيره أوجبت الجواب عليه، فكذلك لضرورة المضطر بغيره يجب أكل المستة عليه، وإلا فهما مفترقان لا يشبه الجواب في = المسألة الميتة، ويقال له: أليس إذا نزلت المسألة فسل عنها العالم حل له الجواب بالسؤال، كما إذا نزلت به ضرورة حل له أكل الميتة بالاضطرار؟ فإذا قال: بلى، قيل: وكذلك إذا ارتفع السؤال رجع الجواب حراماً كما إذا ارتفع الاضطرار رجعت الميتة حراماً، فإذا قالوا: نعم، قيل لهم: فلم سألتم عن جواب الماضين وملأتم منها الكتب، وهي حرام عليكم، وإنما حلت للعالم بالسؤال، ثم حرمت بارتفاع السؤال كما حلت للمضطرين الميتة بالاضطرار، ثم حرمت بارتفاع الاضطرار؟ فإن قالوا: لأن ذلك السؤال والجواب قد كان، قيل: وكذلك الاضطرار وأكل الميتة بالاضطرار قد كان، فما الفرق بين ذلك، إن كان لجواب عندكم نظيراً للميتة؟ فإن قالوا: إنما ذلك حكاية، وليست سؤالاً ولا جواباً، قيل لهم: فلا معنى فيما رويتم يستدل به على الفقه والعلم فيما لم ينزل، فإن قالوا: نعم، أقاموا الحكاية مقام الجواب، ولزمهم تحريم السؤال والجواب عم لم يكن، وهو نقص قولهم، وإن قالوا: لا معنى أكثر من الحكاية، قيل: فلا فرق بين حكاية ما لا يضر وما لا ينفع، وبين ما حكيتكم من جوابات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما معنى ما روى الفقهاء العلماء عن السابقين ثم عن التابعين وإقتدائهم بجوابات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقال لهم: رأيتم مجوسياً أتاكم من بلده، راغباً في الإسلام، محباً لمحمد صلى الله عليه وسلم، علينا من الطهارة، لأكون منها على علم قبل دخول وقت الصلاة؟ وما الذي يوجب الغسل وينقض الطهور؟ وما الصلاة وما الذي يفسدها؟ وما حكم الزيادة فيها والنقصان منها والسهو فيها؟ وما في عشرة دنائير ومئة درهم من الزكاة؟ وما الصوم؟ وما حكم الأكل فيه عامداً أو ساهياً؟ وما على من كان منا مريضاً أو كبيراً أو ضعيفاً وهل بأس بدرهم بدرهمين؟ وما فيه القصاص من الدماء والجراح، وحكم الخطأ؟ وهل في ذلك الرجال والنساء سواء؟ فإني راجع إلى بلدي وأهلي وعشيرتي، ينتظرون بإسلامهم رجوعي، فأكون ويكونون من ديننا على علم فنعمل بذلك ونتقرب إلى الله، تؤجرون عليه، وذلك كله عندكم واضح لا تشكون فيه أيجوز أن يعلموه ذلك؟ أم تقولون: لا نخبرك حتى تنزل بك نازلة، فتكسرون بذلك نشاطه، وتحبثون نفسه على حديث عهده بكفره، وتدعونه على جهله؟ أم تغتتمون رغبته في الإسلام، وإسلام من ينتظره، وتعليم الجهال ما يحسنونه من العلم، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: من سئل عن علم فكتمه، جيء به يوم القيامة ملجماً بلجام من النار فإن قالوا: نعلمه ذلك قبل نزوله، تركوا قوله، لأن بعض ذلك أصل، وبعضه قياس، وإن قالوا: نعلمه بعضاً، وإن لم ينزل، وترك بعضاً حتى ينزل، قيل: فما الفرق بين ذلك، وكل ذلك دين؟! فانظروا رحمكم الله إلى ما في أحاديثكم التي جمعتموها، واطلبوا العلم عند أهل الفقه تكونوا فقهاء إن شاء الله انتهى كلام المزي وهو منقول بنصه من كتاب: الفقيه والمتفقه (٣١/٢-٣٥).

فهذا الكلام من المزي يدل دلالة واضحة على الحاجة إلى فرض المسائل والجواب عن الأسئلة على المسائل التي لم تقع، وذلك يقتضي جواز الأمر، والله أعلم.

فرض المسائل فيما يمكن تحقيقه ووقوعه، وفي المسائل التي يمكن أن يفاد منها وتتعلق بها حاجة الكلفين وليس فيها تكلف وتعنت.

## المسألة الثانية: الراجع في المسألة:

وبعد استعراض الأقوال والأدلة والمناقشات يظهر لي أن القول الذي به تجتمع الأدلة ويرتفع ويرتفع الخلاف وتتضافر الأقوال؛ أن فرض المسائل وتقديرها مستقبلاً والجواب عن أسئلة لم تقع لسائلها جائز بشروط:

١. ألا يكون السؤال من صعب المسائل وغريبها وخوارق العادات، وهو ما يسمى / الأغلوطات.
٢. أن يكون القصد من فرض المسألة والجواب عن السؤال التفقه والفائدة، لا التعنت والتكلف والمغالطة.
٣. أن تكون المسألة مما يحتاج إليه السائل، أو قد يحتاج الناس لفرضها، فلا تكون من المسائل التي لا يستفيد منها السائل، أو البحث عن أمور مغيبة ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كیفيتها، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس؛ كالسؤال عن وقت الساعة، وعن الروح، وعن مدة هذه الأمة، والسؤال عن زوجة إبليس، وكيف هبط جبريل وعلى أية صورة، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>؟
٤. ألا يكون فرض المسائل والجواب عن الأسئلة على سبيل الجدل المذموم.

---

(١) انظر: فتح الباري (٢٦٧/١٣)، رد المختار لابن عابدين (٤٧٥/١٠).

فإذا توفرت هذه الشروط، ولم تكن المسألة المفروض الكلام فيها من المواضع التي يذم الكلام فيها<sup>(١)</sup>؛ جاز فرض المسائل والجواب عن الأسئلة المفروضة، وإذا لم تتوفر تلك الشروط فالقول بالمنع من فرض المسائل متجه؛ وذلك لئلا يتوسع الناس في الخيال ويشغلون به عن الواقع، وحتى لا يتضخم الفقه أكثر مما ينبغي أن يكون عليه وحتى تتلافى السلبات المترتبة على هذا النوع من الفقه والتي سنذكر طرفاً منها في مبحث المستقبل.

والذي يظهر أن هذا الرأي الذي ترجح لدى هو الذي أراده المانعون والمجيزون، فمن منع أراد ذلك الفقه الذي لم تتوفر فيه الشروط، والمجيز أراد ما توفرت شروطه، ولذلك فقد اعتبر ابن عبد البر أن الرأي المذموم في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وكلام أصحابه والتابعين يشمل فرض المسائل التي لم تتوفر فيها الشروط السابقة أو بعضها، وأن ذلك رأي جمهور أهل العلم؛ فقال: (وقال آخرون - وهم جمهور أهل العلم -: الرأي المذموم المذكور في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه والتابعين هو القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ العضلات والأغلوطات ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياساً دون ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل وفرعت وشققت قبل أن تقع وتكلم فيه قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن قالوا ففي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل للسنن والبعث على جهلها وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليها ومنها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه واحتجوا على صحة ما ذهبوا إليه من ذلك بأشياء...)<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر بعض الآثار المروية عنهم.

(٢) سيأتي الكلام عن المسائل الممنوع الفرض فيها في المبحث الرابع من هذا البحث.

(١) جامع بين العلم وفضله (١٣٩/٢)، وانظر كذلك: إعلام الموقعين (٥٥/١)؛ فقد ذكر أن أحد تفسيرات الرأي المذموم هو ما ذكره ابن عبد البر.

## البحث الرابع

### المسائل الجائز والممنوع الفرض فيها

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

#### المسائل التي يجوز الفرض فيها

بعد حكاية خلاف العلماء في جواز الفقه الفرضي، وما استدلل به أصحاب كل قول والمناقشات الواردة على تلك الاستدلالات، والشروط التي وضعها من أجاز فرض المسائل؛ يمكن أن نعرف المسائل التي يجوز الفرض فيها والتي لا يجوز فيها ذلك؛ وستتناول بعضاً منها في هذا المطلب والذي يليه:

فأما المسائل التي يجوز الفرض فيها؛ فالأصل أنه يجوز الفرض في كل مسألة لم يمنع فيها الفرض كما في المطلب التالي المتعلق بالمسائل التي لا يجوز الفرض فيها، ومن المسائل التي يجوز الفرض فيها:

١. أن تكون المسألة ممكنة الوقوع، ويكون غرض السائل الإحاطة بعلمها والإفادة منها لاسيما إذا كان

السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظائرها ويفرع عليها<sup>(١)</sup>.

---

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٤/١٧٠)، دخر المحني من آداب المفتي (ص ١١٧).

٢. تصوير المسألة على وجوه متعددة لبيان حكم كل وجه منها إذا وقع، وخاصة إذا كان لطلبة العلم للتحقيق والتعليم وترسيخ القواعد وتفريع الفوائد، وقد ذكرنا أن ابن عبد البر رحمه الله تعالى في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"<sup>(١)</sup> عقد باباً مطولاً بعنوان (باب حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم، وذم من منع)، وساق فيه الأدلة الكثيرة في مدح السؤال للتحقيق والاستفادة، والازدياد من العلم والمعرفة، واستهل الباب بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (شفعاء العبي السؤال)<sup>(٢)</sup>.

٣. الاستعداد للنزلة في حال نزولها كما روي عن أبي حنيفة قوله: إنا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع، عرفنا الدخول فيه والخروج منه<sup>(٣)</sup>، وقد قال ابن حجر: (ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد)<sup>(٤)</sup>.

٤. أن يكون غرض صاحب الفرض الفقهي إدخال المسائل المتوقعة حدوثها في دلالات النصوص على اختلاف وجوهها لتتناولها؛ قال ابن حجر -تعقيباً على السؤال عما لم يكن-: (قال بعض الأئمة: والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين: أحدهما: أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها، فهذا مطلوب، لا مكروه، بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٨٧/١ - ٩٢).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (٣١٠/١)، فتح الباري (٢٦٣/١٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٤٨/١٣).

(٤) فتح الباري (٥٨٨/٢).

(٥) فتح الباري (٢٦٧/١٣).

٥. أن يكون سبب السؤال شبهة عارضة للمستفتي، أو تنزل بالناس شبهة تحتاج لمن يجليها ويكشف خافيتها ويبين مجملها، فينبغي للعالم أن يقوم بذلك ولو اقتضى أن يفرض ما لم يقع؛ قال القرافي: (وإن كان الباعث له -أي المستفتي- شبهة عرضت له: فينبغي أن يقبل عليه، ويتلطف به في إزالتها عنده بما يصل إليه عقله، فهداية الخلق فرضٌ على من سئل)<sup>(١)</sup>.

هذه بعض المواطن التي ينبغي أن يقال بجواز الفرض فيها، وفي الجملة فكل موطن لا يمنع من الفرض فيه، فالفرض فيه جائز والله أعلم.

## المطلب الثاني

### المسائل الممنوع الفرض فيها

ذكر العلماء مواطن يكره أو يحرم السؤال فيها عما لم يقع ومثله فرض مسائل غير موجودة، وقد ذكر الشاطبي<sup>(٢)</sup> عشرة مواضع؛ وسوف نذكر ما تيسر لنا الاطلاع عليه مما ذكره العلماء في هذا الشأن، وربما كان بين بعض تلك المواضع تداخل، وهي في مجملها تعود إلى الكلام عما لا فائدة فيه بل قد تعود على المكلف بالضرر في الدنيا والآخرة؛ ومن هذه المواضع المنهي عن الفرض فيها:

**الموضع الأول:** أن يقوم فرض المسائل على الجمع بين المفترقات والتفريق بين المتماثلات، قال ابن حجر في معرض كلامه عما يكره السؤال فيه: قال بعض الأئمة: والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص

(٦) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص ٢٦٦).

(١) انظر: الموافقات (٤/٣١٩-٣٢١).



على قسمين: ثانيهما: أن يدقق النظر في وجوه الفروق، فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع، مع وجود وصف الجمع، أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردي مثلاً، فهذا الذي ذمه السلف، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه: (هلك المتنطعون)، أخرجه مسلم<sup>(١)</sup>؛ فأروا أن فيه تضييع الزمان بما لا طائل تحته<sup>(٢)</sup>.

**الموضع الثاني:** السؤال عما لا ينفع في الدين ولا يحتاج السائل إلى جوابه؛ كسؤال عبد الله بن حذافة: من أبي؟، وروي في التفسير أنه صلى الله عليه وسلم سئل: ما بال الهلال يبدو رقيقاً كالخيوط، ثم لا يزال ينمو حتى يصير بدرًا، ثم ينقص إلى أن يصير كما كان؟ فأنزل الله: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ) إلى قوله: (وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) [البقرة: ١٨٩]؛ فإنما أجيب بما فيه من منافع الدين<sup>(٣)</sup>.

**الموضع الثالث:** أن يسأل بعد ما بلغ من العلم حاجته؛ كما سأل الرجل عن الحج: أكل عام؟ مع أن قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) [آل عمران: ٩٧] قاض بظاهره أنه للأبد لإطلاقه، ومثله سؤال بني إسرائيل بعد قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) [البقرة: ٦٧]<sup>(٤)</sup>.

**الموضع الرابع:** الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، وهي نادرة الوقوع جداً، فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى، ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه<sup>(٥)</sup>.

(٢) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب العلم، باب هلك المتنطعون (١٦/١٨٠)؟

(٣) فتح الباري (١٣/٢٦٧).

(٤) انظر: الموافقات (٣١٩/٤)، جامع العلوم والحكم (١/٢٤٠-٢٤١).

(٥) انظر الموافقات (٣١٩/٤)، جامع العلوم والحكم (١/٢٤١).

الموضع الخامس: البحث عن أمور مغيبة، ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كفيّتها، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس، كالسؤال عن وقت الساعة، وعن الروح، وعن مدة هذه الأمة، إلى أمثال ذلك، مما لا يعرف إلا بالنقل الصرف، والكثير منه لم يثبت فيه شيء؛ فيجب الإيمان به من غير بحث<sup>(٢)</sup>.

قال الجصاص في تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ...): (إنما قصد بها إلى النهي عن المسألة عن أشياء أخفاها الله تعالى عنهم واستأثر بعلمها وهم غير محتاجين إليها بل عليهم فيها ضرر إن أبدت بهم؛ كحقائق الأنساب؛ لأنه قال الولد للفراش، فلما سأله عبد الله بن حذافة عن حقيقة خلقه من ماء من هو دون ما حكم الله تعالى به من نسبته إلى الفراش نهاه الله عن ذلك، وكذلك الرجل الذي قال أين أنا لم يكن به حاجة إلى كشف عيبه في كونه من أهل النار، وكسؤال آيات الأنبياء، وفي فحوى الآية دلالة على أن الحظر تعلق بما وصفنا)<sup>(٣)</sup>.

الموضع السادس: السؤال من غير احتياج إليه في الوقت، وكأن هذا -والله أعلم- خاص بما لم ينزل فيه حكم، وعليه يدل قوله عليه الصلاة والسلام: (ذروني ما تركتم)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (وسكت عن أشياء رحمة لكم لا عن نسيان؛ فلا تبحثوا عنها)<sup>(٤)</sup>.

الموضع السابع: ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة، ومثال ذلك حديث أبي هريرة رفعه: (لا يزال الناس يتساءلون، حتى يقال: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟)<sup>(٥)</sup>.

(٦) انظر: فتح الباري (٢٦٧/١٣).

(٧) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٤١/١)، فتح الباري (٢٦٧/١٣).

(١) انظر: أحكام القرآن (٦٠٦/٢).

(٢) انظر: المرافقات (٣١٩/٤).

الموضع الثامن: أن يسأل عن صعاب المسائل وشرارها؛ كما جاء في النهي عن الأغلوطات<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: (وكثرة السؤال فمعناه عند أكثر العلماء: التكثر من المسائل والنوازل والأغلوطات وتشقيق المولدات)<sup>(٣)</sup>.

الموضع التاسع: أن يسأل عن علة الحكم، وهو من قبيل التعبدات التي لا يعقل لها معنى، أو السائل ممكن لا يليق به ذلك السؤال كما في حديث قضاء الصوم دون الصلاة<sup>(٤)</sup>.

الموضع العاشر: أن يبلغ بالسؤال إلى حد التكلف والتعمق، وعلى ذلك يدل قوله تعالى: (قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ) [ص: ٨٦]، ولما سأل الرجل: (يا صاحب الحوض! هل ترد حوضك السباع؟ قال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض! لا تجربنا؛ فإننا نرد على السباع وترد علينا)... الحديث<sup>(٥)</sup>.

الموضع الحادي عشر: التنطع في السؤال حتى يفضي بالمسؤول إلى الجواب بالمنع، بعد أن يفتته بالإذن؛ مثل أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق: هل يكره شراؤها ممن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه؟ فيجيبه المفتي بالجواز. فإن عاد فقال: أخشى أن يكوم من نهب أو غضب، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء

---

(٣) انظر: فتح الباري (٢٦٧/١٣)، والحديث في صحيح البخاري -مع فتح الباري- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- باب ما يكره من كثرة السؤال (٢٦٥/١٣).

(٤) انظر: الفقه والمتفقه (٢٠/٢-٢١)، التمهيد لابن عبد البر (٢٨٩/١٢)، جامع بيان العلم وفضله (١٣٩/٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢٣٢/٨)، إعلام الموقعين (٥٥/١)، (١٧٠/٤)، الموافقات (٣١٩/٤)، الاعتصام للشاطبي (٤٨٧/١-٤٨٨)، فتح الباري (٢٦٣/١٣)، حجة الله البالغة (٥٢٩-٥٢٨/١).

(٥) التمهيد (٢٨٩/٢١).

(٦) انظر: الموافقات (٣١٩/٤).

(٧) أخرجه مالك في الموطأ (٢٣/١-٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٠/١)، وانظر: الموافقات (٣٢٠/٤)، جامع العلوم والحكم (٢٤/١).

من ذلك في الجملة، فيحتاج المفتي أن يجيبه بالمنع، ويقيد ذلك: إن ثبت شيء من ذلك حرم، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى. ولو سكت السائل عن هذا التنطع، لم يرد المفتي على جوابه له بالجواز<sup>(١)</sup>.

**الموضع الثاني عشر:** أن يكون الحامل على السؤال أو فرض المسائل: المباهاة والمغالبة وصرف وجوه الناس إليه، فإنه يذم فعله، وهو عين الذي كرهه السلف<sup>(٢)</sup>.

**الموضع الثالث عشر:** أن يظهر من السؤال معارضة الكتاب والسنة بالرأي، ولذلك قال سعيد بن المسيب: "أعراقي أنت؟"<sup>(٣)</sup>، وقيل لمالك بن أنس: "الرجل يكون عالماً بالسنة؛ أيجادل عنها؟" قال "لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه وإلا سكت"<sup>(٤)</sup>.

**الموضع الرابع عشر:** السؤال عن التشابهات، وعلى ذلك يدل قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ) الآية [آل عمران: ٧]، وعن عمر بن عبد العزيز: "من جعل دينه غرضاً للخصومات؛ أسرع التنقل"<sup>(٥)</sup>، ومن ذلك سؤال من سأل مالكا عن الاستواء، فقال: "الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة"<sup>(٦)</sup>.

**الموضع الخامس عشر:** السؤال عما شجر بين السلف الصالح، وقد سئل عمر بن عبد العزيز عن قتال أهل صفين؛ فقال: "تلك دماء كف الله عنها يدي؛ فلا أحب أن يلطخ بها لساني"<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: فتح الباري (٢٦٧/١٣).

(٢) انظر: فتح الباري (٢٦٧/١٣).

(٣) انظر: معالم السنن للخطابي (٢٨/٤).

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٩٤/٢)، وانظر المرافقات (٣٢٠/٤).

(٥) انظر: سنن الدرامي (١٠٢/١)، جامع بيان العلم وفضله (٩٣/٢).

(٦) انظر: الرد على الجهمية للدرامي (٦٦/١)، التمهيد لابن عبد البر (١٥١/٧)، فتح الباري لابن حجر (٤٠٦-٤٠٧)، وانظر: الموافقات (٣١٩/٤).

(٧) انظر: العزلة للخطابي الفقرة (ص ١٠١)، جامع بيان العلم وفضله (٩٣/٢)، وانظر: الموافقات (٣٢٠/٤).

الموضع السادس عشر: سؤال التعنت والإفحام وطلب الغلبة في الخصام، وفي القرآن في ذم نحو هذا: (وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ) [البقرة: ٢٠٤]، وقال تعالى: (بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ) [الزخرف: ٥٨]، وفي الحديث: (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم)<sup>(١)</sup>.

الموضع السابع عشر: السؤال على وجه التعنت والعبث والاستهزاء كما كان يفعله كثير من المنافقين وغيرهم<sup>٢</sup>.

قال الشاطبي - بعد أن ذكر عشرة مواضع للسؤال المكروه -: "هذه جملة من المواضع التي يكره السؤال فيها، يقاس عليها ما سواها، وليس النهي فيها واحداً، بل فيها ما تشدد كراهيته، ومنها ما يخف، ومنها ما يحرم، ومنها ما يكون محل اجتهاد، وعلى جملة منها يقع النهي عن الجدل في الدين؛ كما جاء "إن المرأة في القرآن كفر"<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ) [الأنعام: ٦٨]، وأشباه ذلك من الآي أو الأحاديث؛ فالسؤال في مثل ذلك منهي عنه، والجواب بحسبه"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حجر بعد أن ذكر بعض المواضع التي لا يصلح السؤال عنها: "وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها - ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر... - فإنه يذم فعله، وهو عين الذي كرهه السلف، ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل، وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلت عليه

(١) انظر: صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب التفسير، باب (وهو ألد الخصام) (١٨٨/٨)، صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب العلم - باب في الألد الخصم (١٦٩/١٦)، وانظر: الموافقات (٣١٩/٤).

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (٢٤١/١).

(٣) انظر: سنن أبي داود - مع عون المعبود - كتاب السنة، باب النهي عن الجدل في القرآن (٢٣٠/١٢)، الرد على الجهمية للدرامي (٢٣/١)؛ فقرة (١٦).

(٤) الموافقات (٣٢١/٤).

كذلك؛ مقتصرًا على ما يصلح للحجة منها؛ فإنه الذي يحمد ويتنفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى فكثير بينهم المراء والجدال، وتولدت البغضاء، وتسموا خصومًا وهم من أهل دين واحد، والواسط هو المعتدل من كل شيء، وإلى ذلك يشير قوله صلى الله عليه وسلم: "فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم" (١) فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد، وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به؛ فقد وقع الكلام في أيهما أولى؟ والإنصاف أن يقال: كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين؛ فالناس فيه على قسمين: من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير؛ فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه وتشاغله بالعبادة؛ لما فيه من النفع المتعدي، ومن وجد في نفسه قصورًا فإقباله على العبادة أولى؛ لعسر اجتماع الأمرين؛ فإن الأول لو ترك العلم لأوشك أن يضيع بعض الأحكام بإعراضه، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة؛ فاته الأمران؛ لعدم حصول الأول له، وإعراضه به عن الثاني، والله الموفق" (٢).

(١) صحيح البخاري - مع فتح الباري - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول (٢٥١/١٣)، صحيح مسلم بشرح النووي -

كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر (٨٥/٩)، الفقيه والمتفقه (١١/٢).

(٢) فتح الباري (٢٦٧/١٣ - ٢٦٨).

## المبحث الخامس

### الآثار الإيجابية والسلبية للفقہ الفرضي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للفقہ الفرضي.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للفقہ الفرضي.

لقد ترك قيام الفقهاء بفرض المسائل والجواب على الأسئلة التي تعرض عليهم آثاراً مختلفة على الفقہ الإسلامي، وسوف نعرض لبعض الآثار الإيجابية والسلبية لهذا العمل من خلال المطلبين الآتيين.

#### المطلب الأول

#### الآثار الإيجابية للفقہ الفرضي

من الآثار الإيجابية للفرض الفقهي:

١. كان لظهور الفقہ الفرضي أثر كبير في تضخم الفقہ وكثرة أحكامه، وهذا أمر يحتاج إليه دارس الفقہ، ومفيد لنمو الفقہ واستنباط قواعده ووضع أصوله، ومنذ صار الفقہ علماً والمسائل ممكنة الوقوع تفرض ويفرض لها أحكام، وبذلك دون الفقہ، وحفظت آثار السابقين، ولولا ذلك لدرس الفقہ بموت العلماء، ولم تؤثر تلك الآراء الفقيهة الخالدة التي أعطاها القدم بهاءً وجمالاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: أبو حنيفة: حياته وعصره (ص ٢٣١)، تاريخ الفقہ لسلام مذكور (ص ٩٠)، تاريخ = الفقہ الإسلامي للسايس (ص ١٠٨)، تاريخ الفقہ الإسلامي للحصري (ص ٢١٤)، التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣٢٠/٥).

٢. ساعد الفقه الفرضي على تدريب المتفقهين على تلقي الفقه، وذلك بتدريهم على فرض المسائل ومحاولة تنزيل الحكم عليها، دون حرج القول على الله بغير علم في المسائل التي تنزل بالمكلفين حقيقة.
٣. يمكن الفقه الفرضي المجتهدين من الفتيا في النوازل وذلك بالتخريج على مسائل ذلك الفقه، ونقل آراء العلماء من مسألة فرضية لنازلة تلم بالمكلفين.
٤. قام المجتهدون بجهود عظيمة باستعمال الفقه الفرضي في الاستعداد للبلاء قبل نزوله؛ وذلك بفرض مسائل قد تقع في المستقبل ثم وقعت أو نظيرها بعد ذلك فأفاد ذلك المفتين في تحقيق مناط ذلك الفقه الفرضي على النوازل.
٥. أن الفقه الفرضي يؤدي إلى سعة العلم ودقة الفهم لما يقوم به الفقيه من تقليب المسألة المتوقعة على أوجه متعددة، وكل وجه له حكم، مما يؤدي لجودة الفهم وقوة القريحة وحسن الاستنباط عند وقوع الواقعة؛ قال ابن حجر: "من يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه" (١).

## المطلب الثاني

### الآثار السلبية للفقه الفرضي

كما أن للفقه الفرضي آثاراً إيجابية فإنه لا يخلو كذلك من بعض الآثار السلبية التي ترتبت عليه، ومن تلك الآثار:

---

(١) فتح الباري (٢٦٧/١٣).



١. ازدياد صعوبة الفقه بتوسع المذاهب في فرض مسائل لم تقع، وخاصة ما يستحيل وقوعه عادة، ولا يتصور العقل حصولها؛ حتى تضخم الفقه بصورة كبيرة جداً، واستغرقت الفروع النادرة الوقت عن النظر في الأصول<sup>(١)</sup>.

٢. ترك الاشتغال بامتنال شرع الله بإتباع الأمر، واجتناب النهي، والاستغناء عن ذلك بفرض المسائل والنظر فيها وتقليب الفكر في احتمالاتها؛ قال ابن رجب: "واعلم أن كثرة وقوع الحوادث التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، إنما هن من ترك الاشتغال بامتنال أوامر الله ورسوله، واجتناب نواهي الله ورسوله، فلو أن من أراد أن يعمل عملاً سأل عما شرعه الله تعالى في ذلك العمل فامتثله، وعما نهى عنه فاجتنبه، وقعت الحوادث مقيدة بالكتاب والسنة، وإنما يعمل العامل بمقتضى رأيه وهواه! فتقع الحوادث عامتها مخالفة لما شرعه الله، وربما عسر ردها إلى الأحكام المذكورة في الكتاب والسنة، لبعدها عنهما"<sup>(٢)</sup>، وقال "فأما إن كانت همة السامع مصروفة عند سماع الأمر في النهي، ويثبط عن الجدي متابعة الأمر"<sup>(٣)</sup>.

٣. اتساع دائرة الخيال في الفقه لاسيما في مسائل الرقيق والطلاق والأيمان والندور والردة؛ قال الحجوي: "وكلها مسائل تفنى الأعصار ولا تقع واحدة منها، وإنما تضع أعمار العلماء حتى أدى الأمر إلى الخيال - أو الخبال -، وأوجب تأخر الفقه ودخوله في طور الكهولة ثم الشيخوخة، ولا غرابة في كون الزيادة في الشيء تؤدي إلى نقصانه"<sup>(٤)</sup>، وبناءً على ذلك انقطعت صلة الفقه بحوادث

(١) انظر: الفكر السامي (٢/٤٢٢ - ٤٢٣)، التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣٢١/٥).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/٢٥٢).

(٣) جامع العلوم والحكم (١/٢٤٤).

(٤) الفكر السامي (٢/٤٢٣).

المجتمع ومقتضيات التطور، ولم يعد هدف الفقيه هو الاستعداد للحوادث قبل وقوعها وإنما إظهار براعته، وقوة بصيرته فقط<sup>(١)</sup>.

٤. عزل الفقه عن الواقع؛ بالاشتغال بتكثير الفروض النادرة، وقد أبعد ذلك الأمر الفقه عن الواقع وترك الاشتغال بفقه الواقع<sup>(٢)</sup>؛ قال ابن حجر: "وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج إليه عاجلاً عما لا يحتاج إليه في الحال فكأنه قال عليكم بفعل الأوامر واجتناب النواهي فاجعلوا اشتغالكم بما عوضاً عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع؛ فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يجتهد في تفهم ذلك والوقوف على المراد به ثم يتشاغل بالعمل به؛ فإن كان من العمليات يتشاغل بتصديقه واعتقاده حقيقته، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلاً وتركاً؛ فإن وجد وقتاً زائداً على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعرف حكم ما سيقع على قصد العمل به أن لو وقع؛ فأما إن كانت المهمة مصروفة عند سماع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع؛ فإن هذا مما يدخل في النهي، فالتفقه في الدين إنما يحمّد إذا كان للعمل لا للمرء والجدال"<sup>(٣)</sup>.

٥. إضاعة الوقت فيما لا ينفع؛ باشتغال الفقيه بتقدير وقوع مسائل لم تقع، وترك ما هو أهم من ذلك وأولى، وهو العمل بمقتضيات النصوص وتطبيقها على الواقع الذي يعيشه الناس،<sup>(٤)</sup> قال ابن حجر: "وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى،

(١) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥ / ٣٢٢).

(٢) انظر: مقولات في التجديد الفقهي (ص ٦٢ - ٦٣).

(٣) فتح الباري (١٣ / ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٤) انظر: مقولات في التجديد الفقهي (ص ٦٤).

والإنصاف أن يقال: كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين؛ فالناس فيه على قسمين: من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه، وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدي، ومن وجد في نفسه قصوراً؛ فإقباله على العبادة أولى؛ لعسر اجتماع الأمرين؛ لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني".<sup>(١)</sup>

هذه بعض الآثار السلبية التي ترتبت على فرض المسائل قبل وقوعها، والله أعلم.

## المبحث السادس

### أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

#### أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي ممكن الوقوع

لقد فرض العلماء صوراً في أزمنة متقدمة لم تكن موجودة في تلك الأزمنة، وبعد ذلك حدثت تل الصور المفروضة؛ فانتفع بها الناس بعد ذلك وصدق عليها قول أبي حنيفة أنها استعداد للبلاء قبل نزوله؛ وقد ذكر بعضهم أنه قد جمعت أقوال اثنين من علماء المالكية فكانت مئة مجلد، قال الحجوي: "ويبعد كل البعد أن

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

تكون المسائل كلها واقعة في زمانهما"<sup>(١)</sup>، ونقل عن النووي قوله: روي أن الأوزاعي أفتى في سبعين ألف مسألة<sup>(٢)</sup>.

وسوف نذكر هنا بعض المسائل التي تكلم فيها العلماء قبل أن تقع ثم صدقها الواقع بعد ذلك:

١. دور اللبن في الأنثى البكر، أو في الرجل؛ فقد ذكر القاضي عبد الوهاب هذا الفرض، وجعل

لبن البكر محرماً في الرضاعة ولو غير موطوءة، ولبن الرجل لا يحرم<sup>(٣)</sup>.

وبرغم ندرة حدوث هذا الفرض في الواقع فإن الطب الحديث أثبت إمكانه، وبرر حصوله بأنه يرجع

لأسباب مرضية تنشأ من خلل في إفراز هرمون البرولاكتين، واللبن حينئذ يختلف في تكوينه وصفاته عن اللبن الطبيعي<sup>(٤)</sup>.

٢. الصلاة خارج المسجد والاقتداء بالإمام البعيد الذي يظهر صوته وصوته مع وجود مكبرات

الصوت، وإقلاع الطائرة بعد الغروب ثم ظهور الشمس مرة أخرى، ومثلها الصلاة في الطائرة والقطار،

وقد تكلم عنها العلماء وفرضوا الكلام عنها في كتب المتقدمين وأجروا لها أحكاماً لاحتمال حصولها مستقبلاً<sup>(٥)</sup>.

(١) الفكر السامي (٢/ ٤٢٠).

(٢) انظر: الفكر السامي (٢/ ٤٢٠).

(٣) انظر: التلقين للقاضي عبد الوهاب (ص ١٠٥)، المعونة (٢/ ٩٤٧ - ٩٥٠).

(٤) انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٥/ ٣٣٨).

(٥) انظر: أسباب تغير الفتوى وضوابطها للشيخ عبد الله الجبرين (ص ٤٦ - ٤٧)؛ بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر الفتوى وضوابطها الذي نظمه المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، والمعقود في مقر الرابطة بمكة المكرمة في عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣. وطء الخصي وإنزاله؛ فإذا كان الخصي قائم الذكر يمكنه الوطء إلا أنه لا ينزل فالخيار للزوجة في فسخ النكاح، لأنه وطء ناقص عن الكمال فكان لها الخيار؛ وهذا كلام القاضي عبد الوهاب (١).
- وإمكان الوطء من الخصي كان مستبعداً ذلك الوقت، ولكن الطب الحديث ذكر أنه يمكن انتصاب العضو الذكري للخصي بسبب مؤثرات نفسية تتفاعل معها الأعصاب، ثم يتدفق الدم إلى العضو الذكري ليحدث الانتصاب الذي يمكن الخصي وغيره من الوطء (٢).
٤. ومن هذه المسائل أنهم تكلموا عن المواقيت المكانية في الحج وقالوا إنها تمتد إلى السماء، وصارت هذه المسألة واقعاً وأصبحنا نحرم من الطائفة وتكلموا عما لو حمل نسر الحاج وطاف به حول البيت، والآلية هنا هي تغير الأحوال فصار ذلك واقعاً والآلية هي قاعدة اليسر في الشريعة.

## المطلب الثاني

### أمثلة تطبيقية للفقهاء الفرضي الذي لا فائدة في الكلام عنه، ونادر

#### الوقوع

وفيه مسألتان:

#### المسألة الأولى: أمثلة للفقهاء الفرضي الذي لا فائدة فيه.

---

(١) انظر: التلقين للقاضي عبد الوهاب (٨٦)، والمعونة (٢ / ٧٧٦).

(٢) وذلك عن طريق تفاعل أعصاب الباراسميتاوية التي تعمل على إرخاء خلايا العضلات المساء في جدار الأوعية الدموية المغذية للعضو الذكري، كما تقوم الخلايا الطلائية والنهايات العصبية بإفراز مادة (no) أكسيد النيتريك التي تحفز بدورها مادة الجوانوزين أحادي الفوسفات فيخرج الكالسيوم من خلال الأوعية الدموية، وترتخي هذه الخلايا فيتدفق الدم إلى العضو الذكري ليحدث الانتصاب الذي يمكن الخصي وغيره من الوطء. انظر: التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي (٣٣٩/٥)

ذكر بعض العلماء مسائل وصوراً لا فائدة في الخوض فيها تقديراً ولا سؤالاً ولا جواباً ؛ وذلك كسؤال الرجل عن أبيه والآخر عن حاله - أو حال والده - في الآخرة؛ فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه في النار، وذلك في سبب نزول قوله سبحانه وتعالى: (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ) وقد سبق ذكر ذلك السبب؛ ومما يمكن أن يمثل به لهذا النوع من الفقه الفرضي:

١. حكى القاضي عياض - رحمه الله تعالى - في ترجمة زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبظون؛ تلميذ الإمام مالك، ونصه: "قال حبيب: كنا جلوساً عند زياد، فأتاه كتاب من بعض الملوك، فمد مده - أي بل قلمه من الحبر بلة - فكتب فيه، ثم طبع الكتاب ونفذ به مع الرسول. فقال زياد: أتدرون عما سألت صاحب هذا الكتاب؟ سألت عن كفتي ميزان الأعمال يوم القيامة، أمن ذهب هب أم من ورق - أي فضة -؟ فكتبت إليه: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حسن المرء تركه مالا يعنيه" (١)، وسترّد فتعلم، انتهى كلام القاضي عياض (٢).

٢. ومن سؤال الفراغ والفضول ما سئل عنه الإمام الشعبي؛ فقد أتاه رجل فقال له: ما اسم امرأة إبليس؟ فقال: ذاك عرس ما شهدته (٣).

٣. وسأل رجل مالكا عن رجل وطئ دجاجة ميتة - أي داس بقدمه عليها - فأخرجت منها بيضة، فأفقس البيضة عنده عن فرخ، أيأكله؟ فقال مالك: سل عما يكون، ودع ما لا يكون! (١)

(١) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق (٢/ ٩٠٣)، والترمذي في السنن - مع تحفة الأحوذى، كتاب الزهد (٦/ ٤٩٩)، وانظر: جامع الأصول (١١/ ٧٢٩).

(٢) انظر: ترتيب المدارك (٣/ ١٢٠).

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٦٨)، وانظر كذلك: فتح الباري (٣/ ٢٦٧).

٤. وسأله آخر عن نحو هذا فلم يجبه، فقال له: لم لا تجيبني يا أبا عبد الله؟ فقال له: لو سألت عما تنتفع به لأجبتك<sup>(٢)</sup>.

٥. وسأل رجل مالكا عن قال لآخر: يا حمار؟ قال: يجلد، قال فإن قال له: يا فرس؟ قال: تجلد أنت! ثم قال: يا ضعيف، وهب سمعت أحداً يقول لآخر: يا فرس! (٣).

٦. ومن سؤال الفراغ والفضول الذي لا يجاب سائله: أن يسأل: كيف هبط جبريل؟ وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم؟ وحين رآه على صورة البشر هل بقي ملكاً أم لا؟ وأين الجنة والنار؟ ومتى الساعة؟ ومتى نزول عيسى عليه السلام؟ وإسماعيل أفضل أم إسحاق؟ وأيهما الذبيح؟ وفاطمة أفضل من عائشة أم لا؟ وأبوا النبي صلى الله عليه وسلم كانا على أي دين؟ وما دين أبي طالب؟ ومن المهدي؟ إلى غير ذلك مما لا حاجة بالإنسان إليه، ولا ينبغي أن يسأل عنه، لأنه ليس تحته عمل، ولا تجب عليه معرفته، ولم يرد التكليف به، ذكره العلامة ابن عابدين<sup>(٤)</sup>.

٧. وكذا السؤال عن وقت الساعة، وعن الروح، وعن مدة هذه الأمة، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

٨. وسئل أحمد بن حنبل مرة عن يأجوج ومأجوج أمسلمون هم؟ فقال له: أحكمت العلم حتى تسأل عن ذا؟<sup>(٦)</sup>.

٩. وسأل بر بن السري سفيان الثوري عن أطفال المشركين، فصاح به وقال: يا صبي أنت تسأل عن ذا؟<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ترتيب المدارك (١ / ١٩١).

(٢) انظر: ترتيب المدارك (٢ / ٣٠).

(٣) انظر: ترتيب المدارك (٢ / ١٤٥).

(٤) انظر: رد المختار لابن عابدين (١٠ / ٤٨٥).

(٥) انظر: فتح الباري (١٣ / ٢٦٧).

(٦) انظر: الآداب الشرعية (٢ / ٥٢).

١٠. وقال حنبل سمعت أبا عبد الله - أي أحمد بن حنبل - وسأله ابن الشافعي الذي ولي قضاء حلب؛ قال له: يا أبا عبد الله: ذراري المشركين أو المسلمين - لا أدري أيهما سأل عنه - فصاح به أبو عبد الله وقال له: هذه مسائل أهل الزيغ مالِك ولهذه المسائل؟ فسكت وانصرف ولم يعد إلى أبي عبد الله بعد ذلك حتى خرج<sup>(٢)</sup>.
١١. ونقل أحمد بن أصرم عن أحمد أنه سئل عن مسألة في اللعان، فقال: سل رحمك الله عما ابتليت به<sup>(٣)</sup>.
١٢. وقال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عن رجل استأجر من رجل داره سنة بعبد؛ فلم يسكن الدار وأبقى العبد، فقال لي: أعفنا من هذه المسائل<sup>(٤)</sup>.
١٣. وقال مهنا أيضاً: سألت أحمد عن المريض في شهر رمضان يضعف عن الصوم قال: يفطر، قلت: يأكل؟ قال: نعم، قلت ويجمع امرأته؟ قال: لا أدري، فأعدت عليه فحول وجهه عني<sup>(٥)</sup>.
١٤. وقال أحمد بن جيان القطيعي: دخلت على أبي عبد الله - ابن حنبل - فقلت: أتوضأ بماء النورة؟ فقال ما أحب ذلك، فقلت: أتوضأ بماء الباقلاء؟ قال: ما أحب ذلك، قال قمت فتعلق بثوبي وقال: أيش تقول إذا دخلت المسجد؟ فسكت، فقال: أيش تقول إذا خرجت من المسجد؟ فسكت، فقال: اذهب فتعلم هذا<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٢) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٣) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٤) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٥) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).

(٦) انظر: الآداب الشرعية (٢/ ٥٢).



## المسألة الثانية: أمثلة للفقهاء الفرضي نادر أو مستحيل الوقوع.

هناك مسائل فرض العلماء الكلام حولها؛ ولكن وقوعها نادر، والعبرة للغالب الشائع لا للنادر كما قرر العلماء<sup>(١)</sup>، ولذلك فذلك الفرض عبث من الكلام ما كان ينبغي أن يستفرغ فيه الجهد والزمان، ولأجل هذا النوع من الفقه - وسابقه - شدد أكثر العلماء النكير على مزاوله؛ ومن ذلك الفقه:

١. قولهم لو وطئ الخنثى نفسه فولد؛ هل يرث ولده بالأبوة أو بالأمومة أو هما؟ ولو توالد لو من بطنه وآخر من ظهره لم يتوارثا؛ لأنهما لم يجتمعا في بطن ولا ظهر<sup>(٢)</sup>.

٢. تقدير اجتماع عيد وكسوف، وقد فرضه الإمام الشافعي رحمه الله؛ فقال: "وإن كسفت الشمس يوم الجمعة ووافق ذلك يوم الفطر بدا بصلاة العيد ثم صلى الكسوف"<sup>(٣)</sup> ولكنه اعترض عليه باستحالته عادة<sup>(٤)</sup>، فأجاب الغزالي بأن المقصود ما يقتضيه الفقه بتقدير الوقوع<sup>(٥)</sup>، ورده المازري بأن تقدير خوارق العادات ليس من دأب الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

٣. قول الشرنبلالي في حديثه عن أحق الناس بالإمامة عند التساوي في بعض الشروط: "فالأحسن زوجة؛ لشدة عفته، فأكبرهم رأساً وأصغرهم عضواً، فأكثرهم مالاً"<sup>(٧)</sup>، والمراد بالعضو هنا: الذكر، ففرض هذا التفاضل عند التساوي في بقية شروط الإمامة أمر يكون نادراً الاحتكام إليه وخاصة في بعض الصفات المذكورة هنا التي لا سبيل لمعرفة إلا بانتهاك ما هو أعظم من إهمال العمل بالاحتياط في اشتراط الإمامة.

(١) انظر القاعدة الثانية من قواعد مجلة الأحكام العدلية، وانظر: شرح القواعد الفقهية للزرقاء (ص ٢٣٥).

(٢) انظر: الفكر السامي (٢/ ٤٢٣).

(٣) الأم (١/ ٢٣٩).

(٤) انظر: التاج والإكليل (٢/ ٢٠٤)، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/ ٤٠٤).

(٥) انظر: الوجيز للغزالي (١/ ٧٢)، وانظر كذلك: القواعد للمقري (٢/ ٤٦٦).

(٦) انظر: القواعد للمقري (٢/ ٤٦٦).

(٧) انظر: مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح (ص ١٤٣).

٤. قول الشرواني والعبادي في حاشيتهما: " ولو شق ذكره نصفين فأدخل أحدهما في زوجة والآخر في زوجة أخرى؛ وجب عليه - أي الغسل - دونهما، ولو أدخل أحدهما في قبلها والآخرى في دبرها؛ وجب الغسل عليهما" <sup>(١)</sup>، فهذه الصورة لا يمكن حدوثها إلا في باب الخوارق، ففرضها إضاعة للوقت وإضرار بالفقه، ومثل هذه الصورة منع السلف من فرض المسائل.

٥. قول الخطاب في مواهب الجليل: " إذا أدخلت المرأة حشفة ميت في فرجها لم أر فيها نصاً؛ والظاهر أنه لا غسل عليها لعدم اللذة في ذلك" <sup>(٢)</sup>، فهذه صورة نادرة أو مستحيلة الوقوع، لانعدام الانتصاب من الميت عادة، ولنفور الطبع من ذلك.

## الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد تناول هذا البحث نوعاً من أنواع الفقه من حيث حصوله؛ حيث إن الفقه يتنوع إلى: فقه متعلق بمسائل حصلت للمكلف وتم بيان حكم الله فيها وانقضت، وفقه متعلق بمسألة نازلة المكلف وهو متلبس بها وتحتاج لبيان حم المجتهد فيها، وفقه متعلق بمسائل لم تنزل بالمكلف بعد، ويتصور أن تنزل به في المستقبل، وقد لا يتصور نزولها به، وإن كان العقل لا يمنع حصولها.

والبحث الذي جرى الكلام حوله هنا: هو هذا النوع الأخير؛ وهو الفقه الذي لم ينزل بالمكلف بعد، ويسمى الفقه الفرضي - بفتح الفاء وسكون الراء - أو الفقه التقديري، أو الفقه الافتراضي.

(١) انظر: حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/ ٤٤٩).

وقد قسم البحث لمباحث: أحدهما يتعلق بحقيقة هذا النوع من الفقه وذكرت أنه مأخوذ من كلمة (فرض) وهي تشمل معنيين أحدهما الانتزاعي - وهو الفقه الموجود بالقوة وإن لم يوجد بالفعل، والثاني: الاختراعي؛ وهو غير موجود بالقوة ولا بالفعل وإنما يقوم على اختراع صورة قد يخالفها الواقع، وهذان النوعان للفرض مشى عليهما الفقه الفرضي؛ فهناك مائل يمكن وقوعها، وهناك مسائل يستحيل وقوعها وقد تحد عنها بعض الفقهاء.

وقد استقر في تعريف الفقه الفرضي أنه: العلم المتعلق بقيام الفقيه بتجوير وقوع المسائل الشرعية العملية، والجواب عن أسئلة المستفتين فيما لم يقع، وتقدير حكم الشارع في ذلك.

ثم تناول البحث أسماء هذا النوع من الفقه ونشأته والخلاف في أول من تكلم فيه، وهل هو أبو حنيفة أو الشعبي أو أن المسألة سابقة لهما، علاقة هذا النوع من الفقه ببعض قواعد الشرع؛ ومنها قاعدة سد الذرائع، واعتبار المآلات، والتقدير والانعطاف وقاعدة الظهور والانكشاف، والتقديرات الشرعية، وفن الألغاز، وبعد ذلك تحدث عن أسباب وجود هذا النوع من مسائل الفقه، ونوعيه؛ وهما: تقدير الفقيه وقوع مسائل لم تقع، وفتوى المفتي في مسائل لم تنزل بالمستفتي، ثم تم تحقيق أقوال العلماء في هذا النوع من الفقه وخلص إلى أنها ثلاثة أقوال: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، والتفصيل، وترج أن هذا النوع من الفقه جائز ممارسته بشروط أهمها: أن يكون في المسائل التي فيها فائدة، ولا يكون على سبيل التعنت وتشقيق المولدات وتتبع الأغلوطات، وأن لا يكون لغرض الجدل فقط، وغير ذلك.

ثم تعرض البحث لأدلة الأقوال وما جرى عليها من مناقشات، بعد ذلك تناول البحث السائل الجائز والممنوع الفرض فيها، ثم تم تناول الآثار السلبية والإيجابية لهذا النوع من الفقه، وأمثلة تطبيقية له، وتم ختم البحث بخاتمة تناولت أهم ما جاء فيه وأبرز نتائجه.

وختاماً: فإن كان لي من توصية فإني أوصي بتنقية الفقه من الآراء الغريبة والمسائل النادرة التي دعت بعض الناس للتندر بالفقه، وأم المسائل التي يمكن وقوعها - ولو باحتمال بعيد - فينبغي إبرازها وتركها لزمان يحتاج الناس فيها إليها.

هذا أبرز ما تم تناوله في هذا البحث والله ولي التوفيق وصل الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## فهرس المصادر والمراجع:

١. أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه، للإمام محمد أبي زهرة، نشر: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، دون تاريخ نشر.
٢. إحكام الفصول في أحكام الأصول: تأليف أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، ت ٤٧٤هـ تحقيق ودراسة: د. عبد الله محمد الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣. أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي/ تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثالثة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٤. أحكام القرآن، للرازي أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٥. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تأليف: شهاب الدين أبي العباس القرافي ت ٦٨٤هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، طباع دار البشائر الإسلامية- بيروت، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦. الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: شمس الدين بن مفلح المقدسي ت ٧٦٣هـ، توزيع مكتبة عباس البازي- مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧. أدب المفتي والمستفتي، للإمام الحافظ أبي عمر عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري ت ٦٤٣هـ، دراسة وتحقيق: د. موفق بن عبد الله بن القادر، مكتبة العلوم والحكم، وعالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت سنة ١٢٥٥هـ، دار الفكر.

٩. أسباب تغير الفتوى وضوابطها للشيخ عبد الله الجبرين ص ٤٦ - ٤٧؛ بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر الفتوى وضوابطها الذي نظمه المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، والمعقود في مقر الرابطة بمكة المكرمة في عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٠. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، ت ١٣٩٣هـ، طبعة باعثناء: صلاح الدين العلايلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١١. اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات، تأليف: عبد الرحمن بن معمر السنوسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٢. الاعتصام، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت ٧٩٠هـ، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣. إعلام الموقعين عن رب العالمين: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، رتبه وضبطه وخرج آياته: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٤. الأم للشافعي محمد بن إدريس، ت سنة ٢٠٤هـ، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٥. الأمنية في إدراك النية، تأليف أحمد بن إدريس القرافي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٦. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تأليف: أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق ودراسة: الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤٠١ من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم- ١٩٩١م.

١٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للعلامة زين الدين بن نجيم الحنفي، دار المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٨. البحر المحيط: للزركشي بدر الدين بن محمد بن بهادر الشافعي ت ٧٩٤هـ، قام بتحرره ومراجعته د. عمر الأشقر وآخرون، دار الصفوة- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٩. بدائع الفوائد، لشمس الدين ابن قيم الجوزية، نشر وعناية: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضي الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي ت ١٢٠٥هـ، دون ذكر معلومات طبع.
٢١. التاج والإكليل لمختصر خليل تأليف: أبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق (المتوفى: ٨٩٧هـ)، طرابلس - ليبيا، مكتبة النجاح.
٢٢. تاريخ التشريع الإسلامي، تأليف: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٣. تاريخ الفقه الإسلامي، نشأته - مصادره - أدواره - مدارسه، تأليف د. أحمد الحصري، دار الجيل - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٤. تاريخ الفقه الإسلامي، اشرف على مراجعته وتصحيحه وتحديثه: محمد بن علي السائيس، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٥. تاريخ الفقه للأستاذ محمد سلام مذكور، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢٦. التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٧. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، تأليف الإمام محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٩٩٦م.



٢٨. تاريخ بغداد: تأليف أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفي سنة ٤٦٣هـ، طبعة دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان، وطبعة أخرى نشر المكتبة السلفية في المدينة المنورة، وطبعة ثالثة نشر دار الكتاب العربي،

بيروت- لبنان.

٢٩. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه الحنبلي، تأليف: أبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرادوي ت

٨٨٥هـ. بتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، و: د. عوض ابن محمد القرني، و: د. أحمد بن محمد

السراح، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٠. التحرير والتنوير، تأليف: محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

٣١. تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ت ٧٤٨هـ، طبع بعناية عبد الرحمن ابن يحيى

المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، وطبعة أخرى نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٣٢. التذهيب شرح التذهيب للخبيصي، تأليف سعد الملة والدين التفاضاني، مع حاشيتي الدسوقي والعطار،

مقرر تدريس لطلبة الشريعة الإسلامية بالجامعة الأزهرية، دون معلومات وتاريخ نشر.

٣٣. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي،

ت ٥٤٤هـ، تحقيق: د. أحمد بكير محمود، طبع دار مكتبة الحياة في بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس-

ليبيا، ١٣٨٧هـ.

٣٤. تعليق الشيخ عبد الله دراز، انظر: الموافقات.

٣٥. التقديرات الشرعية وأثرها في التعقيد الأصولي والفقه، تأليف الدكتور مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري، دار زدني - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٦. التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تأليف الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد ابن عبد البر، ت سنة ٤٦٣هـ، حققه وعلق حواشيه مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، توزيع مكتبة الأوس - المدينة المنورة.

٣٨. التنظير الافتراضي في المنهج الفقهي عند القاضي عبد الوهاب البغدادي، إعداد: د.محمود عبد الرحيم مهران؛ بحث منشور ضمن بحوث الملتقى الأول: القاضي عبد الوهاب البغدادي شيخ المالكية بالعراق ٠٠، والمنعقد بدبي عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة - دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٩. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية: تأليف محمد علي بن حسين المالكي مطبوع مع الفروق للقرافي.

٤٠. جامع الأصول في أحاديث الرسول: تأليف الإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري، ت ٦٠٦هـ - حقق نصوصه، وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، لبنان - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤١. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، للإمام ابن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٢. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٣. حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد المحلي على متن جمع الجوامع لابن السبكي دار الفكر، بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٤. حاشية الدسوقي على تذهيب التفتازاني، انظر التذهيب للتفتازاني.

٤٥. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

٤٦. حاشية العطار على جمع الجوامع: للعلامة الشيخ حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ودار الباز للنشر والتوزيع.

٤٧. حجة الله البالغة للإمام أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي، حققه وخرج أحاديثه: د. عثمان جمعه ضميرية، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٨. حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي؛ ومنها حاشيتان: حاشية عبد الحميد الشرواني، وحاشية أحمد بن قاسم العبادي، بيروت - دار الفكر.

٤٩. الدر المختار شرح تنوير الأبصار: مطبوع مع رد المحتار.

٥٠. رد المختار شرح تنوير الأبصار: تأليف محمد أمين الشهير بابن عابدين دراسة وتحقيق وتعليق عادل عبد

الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥١. دراسة تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيهما، تأليف: د. مصطفى سعيد الخن، الشركة

المتحدة للتوزيع، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٢. دستور العلماء (أو: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) تأليف: القاضي عبد النبي ابن عبد الرسول

الأحمد نكري، عرب عبارته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٣. ذخر المحتي من آداب المفتي من آداب المفتي، تأليف: صديق حسن خان، تحقيق أبي عبد الرحمن الباتني،

دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٤. الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق لأستاذ سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

الطبعة الأولى، 1994 م.

٥٥. الرأي وأثره في مدرسة أهل المدينة، تأليف: د. أبو بكر إسماعيل محمد ميقا، مؤسسة الرسالة، بيروت،

الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٦. الرد على الجهمية، تأليف: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله

البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة الثانية، 1995 م.

٥٧. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف الدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥٨. سنن أبي داود :مطبوع مع عون المعبود.

٥٩. عون المعبود شرح سنن أبي داود :للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410 هـ - ١٩٩٠م.

٦٠. سنن البيهقي الكبرى، تأليف :أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، 1414 هـ - ١٩٩٤م.

٦١. سنن الدار قطني تأليف :أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٦٢. سنن الدرامي عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدرامي، تحقيق :فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٣. شرح السنة للبغوي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي - دمشق بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٤. شرح القواعد الفقهية، تأليف الشيخ: أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦٥. شرح الكوكب المنير في أصول الفقه: تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار الفتوحي الحنبلي، ت سنة ٩٧٢هـ، تحقيق د. محمد الزحيلي و د. نزيه حماد، دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٦. شرح المحلي على جمع الجوامع، مطبوع مع حاشية العطار على شرح المحلي.
٦٧. شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، للإمام: أحمد بن علي المنجور، دراسة وتحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، عالم الكتب، بيروت، ودار عبد الله الشنقيطي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٦٨. شرح النوري على صحيح الإمام مسلم: للإمام يحيى بن شرف الدين النووي، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٦٩. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول: ألفية شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ حققه طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر - القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٧٠. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي ت ٦٩٥هـ، تعليق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلام، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.
٧١. العزلة لأبي سليمان الخطابي، نشر قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
٧٢. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر: لزين العابدين إبراهيم بن نجيم المصري، شرح أحمد بن محمد الحنفلي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
٧٤. فجر الإسلام لأحمد أمين، نشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٧٥. الفروق للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
٧٦. فقه التوقع؛ حلقة تلفزيونية مع معالي الدكتور عبد الله بن بيه أذيعت في برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة القطرية بتاريخ (١٤ / ٤ / ٢٠٠٩ م).
٧٧. الفقيه والمتفقه، تأليف الحافظ المؤرخ: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٢هـ، حققه: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٧٨. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تأليف: محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، ت ١٣٧٦هـ، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الناشر: دار التراث بالقاهرة.
٧٩. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للإمام المحدث سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز ابن عبد السلام السلمي، ت ٦٦٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٨٠. قواعد التقديرات الشرعية وتطبيقاتها في المعاولات المالية، إعداد: د. يوسف بن محمد الشحي، مكتبة مكة الثقافية، الإمارات - رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨١. القواعد، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ ت ٧٥٨هـ، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
٨٢. كشاف اصطلاحات الفنون: تأليف الشيخ الأجل محمد أعلى بن علي التهاوني، دار صادر، بيروت.

٨٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ت ١٠٩٤هـ، قابله ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨٤. لسان العرب: للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر - بيروت، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.
٨٥. مجموع فتاواي ومقالات متنوعة، تأليف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمع وترتيب وإشراف: د. محمد الشويعر، مؤسسة الحرمين الخيرية، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ.
٨٦. مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، ومطابع الطوبجي التجارية.
٨٧. المحيط في اللغة للصاحب ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، نشر: عالم الكتب - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٨٨. المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخریجات الأصحاب، تأليف بكر بن عبد الله أبو زيد، تقديم د. محمد الحبيب بن خوجة، نشر دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٨٩. المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق الدكتور: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء والكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.
٩٠. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، تأليف: د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ومكتبة البشائر، عمان، الطبعة الحادية عشرة - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.



٩١. مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، تأليف: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي، علق عليه وشرح ألفاظه وخرج أحاديثه: أبو عبد الرحمن صلاح ابن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٩٢. صحيح مسلم بشرح النووي، تأليف الإمام يحيى بن شرف الدين النووي، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٩٣. مسند الدرامي، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي

٩٤. (١٨١ - ٢٥٥هـ)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار القلم - دمشق، ١٩٩١م.

٩٥. المصباح المنير: لأحمد بن علي الفيوميت ٧٧٠هـ، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٩٦. معالم السنن لأبي سليمان الخطابي، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري، تصحيح أحمد شاکر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧هـ.

٩٧. المعاينة في العقل - أو الفروق - تأليف الإمام أبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني ت ٤٨٢هـ، تحقيق محمد فارس، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٩٨. معرفة الحجج الشرعية، للقاضي الإمام صدر الإسلام أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي، ت ٤٩٣هـ، تحقيق: عبد القادر بن ياسين بن ناصر الخطيب، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٩. المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق ودراسة: حميش عبد الحق، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٠٠. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق/ محي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٠١. مقولات في التجديد الفقهي، تأليف: د. قطب الريسوني، مكتبة الصحابة - الإمارات - الشارقة، مكتبة التابعين - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٠٢. مقولات في التجديد الفقهي، تأليف: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به وعلق عليه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، نشر مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٣. المنشور في القواعد: للزركشي بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، ت سنة ٧٩٤هـ، حققه الدكتور تيسير فائق محمود، راجعه الدكتور عبد الستار أبو غدة، مصور بالأوفست عن الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، والطبعة الأولى نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت.

١٠٤. الموافقات في أصول الشريعة: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشاطبي ت سنة ٧٩٠هـ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١٠٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الرحمن الطرابلسي، المعروف بالخطاب، ت ٩٥٤هـ، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا، ١٣٢٩هـ.

١٠٦. الموطأ: للإمام مالك بن أنس، صحه ورقمه وخرج أحاديث وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار

إحياء الكتب العربية ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

١٠٧. الوجيز، تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،

١٣٩٩هـ.

## محتويات البحث:

١٢٣	المقدمة
١٢٧	المبحث الأول: حقيقة الفقه الفرضي ونشأته وعلاقته بقواعد الشرع
١٢٧	المطلب الأول: حقيقة الفقه الفرضي وأسماءه
١٣٦	المطلب الثاني: نشأة الفقه الفرضي
١٤٣	المطلب الثالث: علاقة الفقه الفرضي بقواعد الشرع
١٥٠	المبحث الثاني: أسباب الفقه الفرضي، وأنواعه
١٥٠	المطلب الأول: أسباب الفقه الفرضي
١٥٩	المطلب الثاني: أنواع الفقه الفرضي
١٦٥	المبحث الثالث: آراء العلماء في الفقه الفرضي
١٦٥	المطلب الأول: تحقيق أقوال العلماء في المسألة
١٧٢	المطلب الثاني: أدلة الأقوال والمناقشات والترجيح

١٩٥	المبحث الرابع: المسائل الجائز والممنوع الفرض فيها
١٩٥	المطلب الأول: المسائل التي يجوز الفرض فيها
١٩٧	المطلب الثاني: المسائل الممنوع الفرض فيها
٢٠٤	المبحث الخامس: الآثار الإيجابية والسلبية للفقه الفرضي
٢٠٤	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للفقه الفرضي
٢٠٥	المطلب الثاني: الآثار السلبية للفقه الفرضي
٢٠٩	المبحث السادس: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي
٢٠٩	المطلب الأول: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي ممكن الوقوع
	المطلب الثاني: أمثلة تطبيقية للفقه الفرضي الذي لا فائدة في
٢١١	الكلام عنه، ونادر الوقوع
٢١٧	الخاتمة
٢٢٠	فهرس المصادر والمراجع